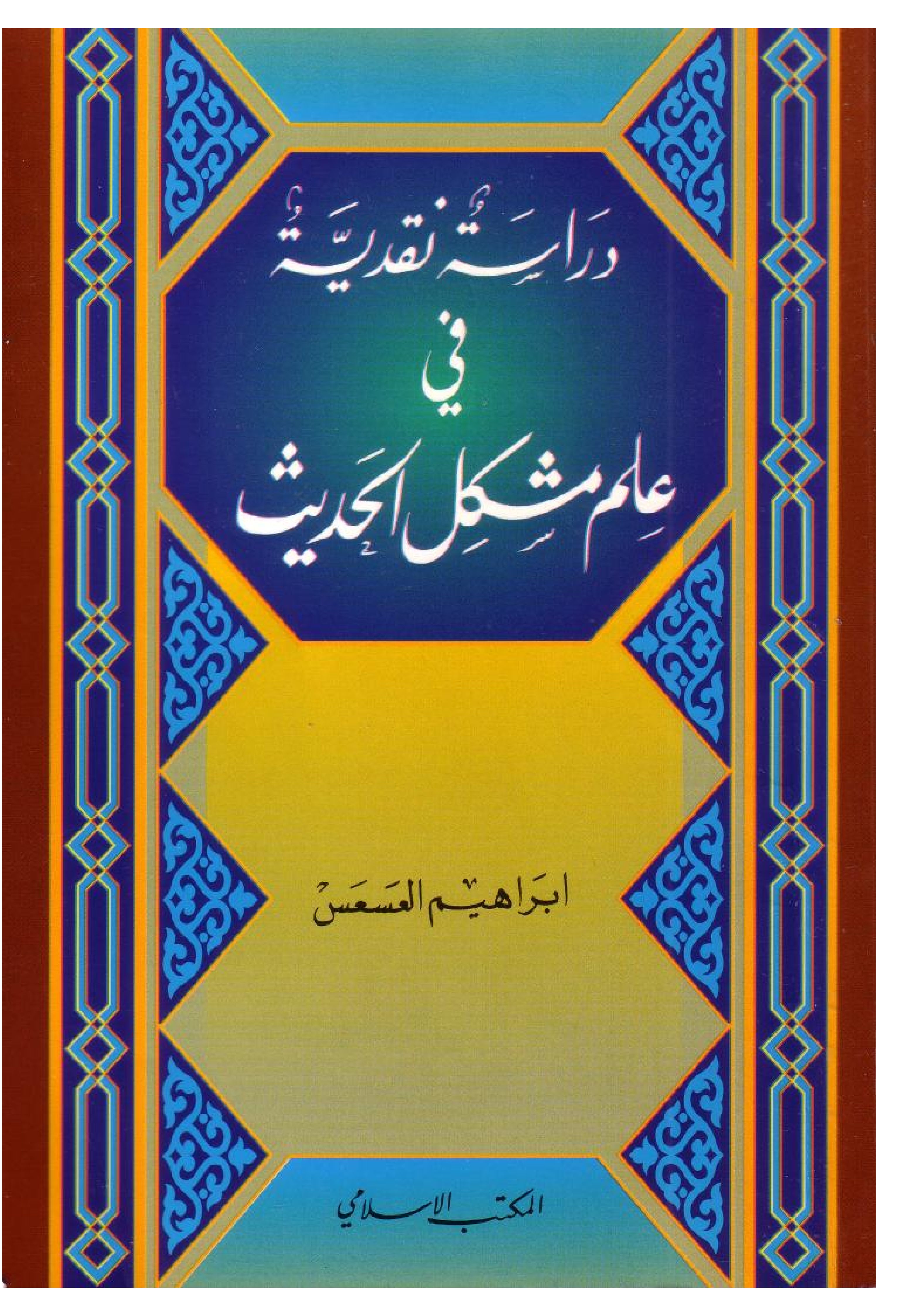
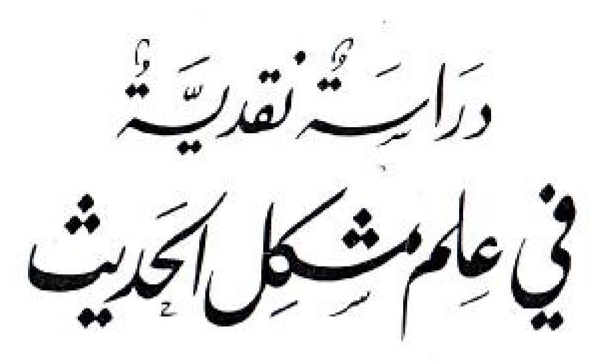


دراسة نقدية
في
علم مشكل الحديث
ابراهيم العسعس
المكتب الاسلامي

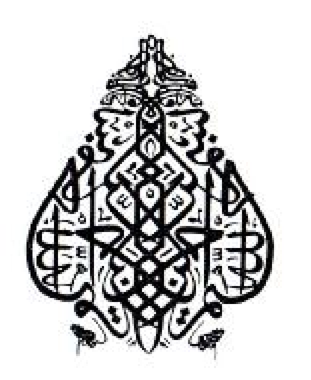
إحياء علوم الحديث

-١-



ابراهيم العسعس

المكتب الإسلامي





إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ (١٠٢)﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١)﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١)﴾.

أما بعد...

فإنّ أصدق الحديث كتابُ الله، وأحسنَ الهدي هديُ

محمد، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة، وكلَّ ضلالةٍ في النّار.

بسم الله الرحمن الرحيم

فلسفة العلم بدون تاريخ العلم خواء
وتاريخ العلم بدون فلسفة العلم عماء
«كانت»

هذه السلسلة:

١ ـ إنّ للحديث وعلومه قصةً ـ كقصة باقي العلوم الشرعية ـ مؤسفة، ارتبطت بنهوض الأمّة الحضاريّ حيث نما علم الحديث وتعمّق إلى أن نضج واحترق ـ بزعمهم ـ. وليس كذلك بل إنّ الأُمّة هي التي احترقت حضارياً، واكتفت باجترار إبداع السابقين، عاجزةً عن الجديد والتجديد وكل ذلك لمّا أغلقت باب الاجتهاد والإبداع، معلنةً «استقالة العقل».

٢ ـ ونحن لن نستطيع في هذه المقدمة استيعاب القصة بكلِّ تفاصيلها، بل سنكتفي بإلقاء الضوء على بعض جوانبها، التي قد تُغني عن فهم القصة كاملةً.

والأسلوب الذي يتفق مع هذه السلسلة وأهدافها هو أسلوب الدراسة التحليلية النقدية، التي من شأنها أنْ تكشف الأزمة! التي يمرُّ بها علم الحديث من خلال

مناقشة البدايات والنهايات، وأنْ تكون سبباً في تطور العلم وتجاوزِ ثغراته.

إنّ الأُسلوب السَّرْديّ الوصفي في عرض المراحل التي مرَّ بها العلم لا يتعدى نفعُه تعريفَ القارىء بالذي حصل؛ أي بالتاريخ من حيثُ هو تتابعٌ للحوادث. أمّا لماذا، وكيف فهما من وظيفة الدراسة التحليلية التقييمية، وهو ما يُسمّى في مناهج البحث المعاصرة بعلم العلم الذي يبحث في منطق تطور العلم، وطبيعة الإبداع فيه، «ويهدف هذا المنهج في البحث إلى الكشف عن أداء وتطور العلم كنسق خاص، والإفادة بهذه النتائج في النظرية والتطبيق»[1].

وإذن ما الذي حصل؟ ولماذا؟ وما هي معالم الأزمة التي يمرُّ بها الحديث وعلومه؟.

٣ ـ قبل أنْ أجيب على هذه الأسئلة، أرى من اللازم التنبيه على نقطتين مهمتين، مفيدتين في التمهيد للإجابة.

الأولى: أهمية أبحاث هذه السلسلة، فهي ليست أكاديمية، بمعنى أن أهميتها لا تقف عند حدود قاعة الدرس، بل تتعداه إلى الحياة وصناعتها، وإلى المسلم

(١) بنية الثورات العلمية: مقدمة المترجم ص: ١٠.

وبناء عقليته المنهجية، لأننا نتكلم عن حديث رسول الله ﷺ الذي يُشكِّل سلوك المسلم، وعنه تنبثق رؤيته للحياة وعلاقاتها.

ولأننا نتكلم ـ أيضاً ـ عن علوم الحديث التي ترتبط بالمنهجية الإسلامية الشاملة، والتي تقترن ـ بدورها، بعلاقة طردية ـ بالتقدم الحضاري، والارتقاء العقلي للأمّة. إنّ نوعية ومستوى التصنيف في العلم نتاج ثقافي اجتماعي، يدلُّ على مستوى رُقيِّ الأمّة.

الثانية: إن من طبيعتنا الخوف من التفكير في: لماذا وكيف، ومن النقد بشكل عام، لأننا نخشى من النتائج، خاصةً في «المُسلّمات» التي اعتدناها إلى درجة التقديس، ولذلك فإننا نفهم النقد شتيمة نواجهها بالتشنج والاتهام. وحتى النقاد عندنا فهم يُمثِّلون ـ على الغالب ـ نوعين متقابلين متناقضين؛ فالأول لا يفهم من النقد إلاّ الشتم والهدم، والآخر يفهم أنّ النقد مجاملة ومراضاة؛ يريد أنْ يقول الحقيقة لكنّه لا يريد إغضاب أحد، لا يريد أنْ يسير مع التيار، لكنه لا يريد السير بعكسه، فيكتفي بالرقص فوق الحبال محاولاً الإمساك بكافة الخيوط.

أمّا الذين يناقشون الأمور بهدوء ورَوِيَّةٍ، ولكن بحسم، بعيداً عن التشنجات، متعالين عن المُتَّهِمين، عَصِيِّين على ردّات الفعل، فقليل، وقليل جداً.

إنّ ظروفاً كثيرةً تحول دوننا ودون نقد الماضي، بمناهجه، وتطبيقات مناهجه، وبأهله، وبسلوكهم. لكل ذلك، فلقد أصبح كثير من الأمور «لا مفكر» فيه عند المسلمين، وقد وصل الأمر بنا إلى محاولة إخفاء ما نهمس به ليلاً فيما بيننا خوفاً من أن يطَّلع عليه «أعداء الإسلام الذين يتربصون بنا الدوائر» فيترسخ لذلك الخطأ ويدوم.

الشعور بالأزمة:

٤ ـ تتيحُ لنا النقطتان السابقتان مدخلاً مناسباً للإجابة على الأسئلة السابقة، فهما تُشعِران بالأزمة، وبأنّ بعض قضايا علوم الحديث «لا مفكر» فيها خشية على سُمعة علوم الحديث!

إنّ علوم الحديث تمرُّ بأزمة[١]؛ أزمة في التصنيف، وأزمة في مناقشة قواعد علوم الحديث وتطبيقاتها، فلا بُدَّ ـ إذن ـ من الدراسة النقدية التحليلية للعلم ـ كما أشرت سابقاً ـ ولا بُدَّ من إعادة النظر في البدايات، إذ معرفتها تؤدي إلى فهم أفضل لصوابها وخطئها، ومن ثَمّ معالجة صائبة عند بروز الأزمات.

---

(١) «فعلى علم الحديث وعلمائه لِيَبْكِ من كان باكياً». الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٢٣.

بداية الأزمة:

٥ ـ سأشير ـ باختصار ـ إلى ملمحين من ملامح الأزمة، الأول في التصنيف في علم مصطلح الحديث، وهو الجانب الذي يتعلق بالقواعد وتطبيقاتها. والثاني في التصنيف في الحديث نفسه، وهو ما يتعلق بحاجتنا العلمية والعملية لتصنيفات جديدة في الحديث.

«الملمح الأول»:

ابن الصلاح «ومقدمته»:

٦ ـ عندما صنّف ابن الصلاح رحمه الله كتابه في علوم الحديث الذي عُرِف فيما بعد باسم «مقدمة ابن الصلاح»، لم يُصنّفه لكي نُمارس ما فيه من معلومات وقواعد، فضلاً عن أن تناقَش، وذلك لسببين:

الأول: أنّ ابن الصلاح رحمه الله أعلن في «مقدمته» غَلْق باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف. وهذا يعني ـ من باب أولى ـ منع مناقشة القواعد وتطبيقاتها. ومنذ ذلك الوقت والعلماء يدورون داخل «المقدمة» لا يخرجون عنها، ولقد ساعد على ذلك التوقفُ الاجتهادي النقدي العام الذي عانت منه الأمة، والذي عبّرت عنه بجمل اختزلت واقعاً علمياً اجتماعياً، مقرِّرةً أنّ «الأول لم يترك للآخر شيئاً» وأنّ «علم الحديث نضج واحترق».

ولا يقال بأنّ كثيراً من معاصريه ومن بعدهم خالفوه، كالنووي وغيره، لأنّ هذه المخالفة كانت نظرية، على الغالب، فلم تأخذ حجمها وتأثيرها في الواقع، إضافة إلى أننا لو افترضنا أنها أخذت بُعدها العملي فإنّها اقتصرت على أفراد قلائل كانوا يسيرون بعكس التيار، وإلاّ فما معنى أنّك بعد القرن السادس - على وجه التقريب - إلى قرننا هذا تعدُّهم عدّاً، وإمكان العدّ يعني القِلّة.

وكانوا إذا عُدُّوا قليلاً

فصاروا اليوم أقلَّ من القليل

ثمَّ إنّه مع قلّة المجتهدين، لم تكن هناك مناقشة لأصل القواعد[1]، فالمناقشة كانت تنطلق من نفس الأرضية، بعد التسليم لمقدّمات وقواعد - يحتاج بعضها لنقاش - اتُخِذت مِعياراً للصواب والخطأ.

---

(١) قال ابن حجر رحمه الله عن كتاب ابن الصلاح رحمه الله: «فلا يُحصَى كم ناظم له ومختصرٍ ومستدرك عليه ومعارضٍ له..» نزهة النظر.. صّ ١٧.
فعلّق محقق «النزهة» على قوله «ومعارض له» قائلاً: «المراد به الإتيان بكتاب مثل كتابه **أو الاعتراض على ألفاظه ومعانيه وترتيب أبوابه**». انظر حاشية نزهة النظر.. ص ١٧ وهذا معنى قولنا: إنهم كانوا يدورون داخل المقدمة.

الثاني: أنّ ابن الصلاح رحمه الله صنّف مقدمته لتدريسها في المدرسة «الأشرفية» عندما ولي تدريس علوم الحديث فيها. وهذا يعني أنّ كتابه كتابٌ مدرسيٌ، وما أدراك ما الكتاب المدرسيُ؟.

٧ - كانت المصنفات قبل ذلك في بداياتها، والمعلومات موزعةٌ فيها غير مقعَّدة بشكل واضح فقد كان يغلب عليها الأُسلوب التطبيقي الذي تكثر فيه الأمثلة. فلمّا كُلِّف ابن الصلاح بتدريس علم المصطلح في «الأشرفية» أراد جمع شتات الموضوع في كتاب واحد لإلقائه على الطلاب[1].

---

(١) قال ابن حجر رحمه الله وهو يؤرخ للتصانيف في اصطلاح أهل الحديث حتى ابن الصلاح: «.. فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت فمن أول من صنّف في ذلك القاضي أبو محمد الرَامَهُرْمُزي في كتابه «المحدِّث الفاصل» لكنّه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل على كتابه مستخرجاً، وأبقى أشياء للمتعقب. ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتاباً سمّاه «الكفاية»، وفي آدابها كتاباً سمّاه «الجامع لآداب الشيخ والسامع».. ثمّ جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سمّاه «الإلماع»، وأبو حفص الميانجي جزءاً سمّاه «مالا يسع المحدث جهله».. =

نتائج هذين السببين وذكر سمات الكتاب المدرسيّ

[٨ ـ ١] إنّ ابن الصلاح رحمه الله صنّف «مقدمته» لتسجيل القواعد التي انتهى إليها العلماء المتقدمون، وتعريف الطلاب بها، لا لمناقشتها أو تطبيقها.

[٨ ـ ٢] لا يتصور أنه رحمه الله يريد من طلابه المناقشة والتطبيق، وقد أعلن غلق باب الاجتهاد.

[٨ ـ ٣] قلنا آنفاً إنّ كتابه كتاب مدرسيّ. والكتاب المدرسيّ لا يعرض الأفكار عرضاً قابلاً للمناقشة بل يقدم «الحقائق أو ما يعامل معاملة الحقائق على شكل عبارات مسطحة قابلة للحفظ عن كيفية استقرار الأمور في حقل ما على نحو شامل»[١].

فابن الصلاح رحمه الله أراد أن يضع المحاولات

= إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق، **فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور، فهذب فنونه وأملاه شيئاً بعد شيء**، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضمّ إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره..» نزهة النظر شرح نخبة الفكر. ص ١٥ بتصرف.

(١) الشفاهية والكتابية، بتصرف ص: ٢٤١.

المتقدمة في صورة نصٍّ مقعَّد، لِيَسْهُل حفظه، وهذا العمل يشعر «بأنّ ما هو قائم في نصٍّ ما قد استوفى الغاية؛ وقد وصل إلى حالةٍ من الكمال، وهذا الإحساس يؤثر على الإبداعات الأدبية كما يؤثر على العمل التحليلي، فلسفياً كان أو علمياً»[١].

[٨ ـ ٤] وليس هذا فحسب، بل إنّ الكتاب المدرسيّ يؤدي إلى إهمال الأعمال قبله، الأمر الذي يحرم اللاحقين من الإفادة منها، ومن ملاحظة المراحل التي مرّ بها علم ما.

لقد تعامل العلماء مع مقدمة ابن الصلاح رحمه الله على أنّها النصُّ الذي استوفى الغاية، فابتدؤا منه، وتوقفوا عنده[٢]، وأُغفِلَت كتب السؤالات، وكتب الحاكم، والخطيب، وكتب التطبيقات.. وأخذ العلماء يشتغلون بالمقدمة ما بين: شارح، ومختصر، وناظم، وشارح للنظم، ومُحشٍّ على الشرح، ومُهمِّش على الحاشية،

(١) السابق ص: ٢٣٧.

(٢) هذا هو العام الغالب، لكن قامت دراسات نقديّة على «المقدمة» مثل، نكت العراقي، ونكت ابن حجر رحمهما الله، وغيرها من الدراسات التطبيقية. ولكن بقيت هذه الدراسات النقدية ضمن نفس الدائرة، وعلى نفس الأرضية، وكان خلافها مع «المقدمة» ـ غالباً ـ شكلياً. انظر حاشية رقم ١ ص: ٤.

ومختصر لشرح النظم، . . . ثمّ. . ومُنكِّتٍ على ذلك كلِّه! . . إلخ في دورة[1] طويلة. . طويلة.

[٨ ـ ٥] يَفْصِل الكتابُ المدرسيُّ العلومَ بعضَها عن بعض، بل إنّه يُجزىء مسائل العلم الواحد. والغاية ـ أصلاً ـ من هذا الفصل حصر المادة، ونظمها تحت عناوين محددة لتيسير التعليم. ولا بأس في ذلك. إلاّ إذا أدى ذلك الفصل النظري إلى فصل حقيقي في ذهن المتعلم، فيفقد النظرة الشمولية في معالجة قضية ما تخصُّ علماً من العلوم.

إنّ علوم الشريعة مرتبطة ينظمها إطار معرفي واحد، وقد فُصِلت لضرورات البحث العلمي، ومقتضيات تخصص كل علم بمعالجة جانب معيَّن، ولكن كان هذا الفصل ـ في البداية ـ محافظاً على ذلك الخيط الذي يربطها جميعاً.

ثمّ بدأت تُصنَّف المصنفاتُ المدرسية، فقطعت ذلك الخيط، وسَجَّلت قواعدَ كلِّ علم بعيداً عن علاقتها بقواعد العلوم الأُخرى.

---

(١) كان يحلو لأستاذنا فضيلة الشيخ الدكتور محمد عويضة أن يُسمِّي هذه الدورة بـ«شركة ابن الصلاح».

وهكذا. . فُصل علم الحديث عن المنهج المعرفيِّ الإسلامي، وجُزِّئت مسائلُ علوم الحديث، وصارت دراسةُ الحديث مقتصرة ـ كمنهج عام ـ على حفظ قوالبَ جاهزةٍ وتطبيقها على السندِ والمتن.

إنّ كتب علوم الحديث منذ ابن الصلاح لا تَعرِض قواعدَ مصطلح الحديث على شكل نظرية متكاملة مترابطة، حتى إنّ القارىء لا يجد علاقة بين الباب وسابقه وتاليه.

إنَّ منهج المتقدِّمين ـ على الغالب ـ في الحكم على الحديث لم يكن مقتصراً على تطبيق قواعد السند والمتن. بل كان متشبعاً بالمنهجية الإسلامية المتكاملة المستَمدَّة من كُلِّيات الكتاب والسنّة. وكان الحكم على الحديث يتمّ من خلال توظيف كلِّ ما يلزم من قواعد في المعرفة، ومن مسائل علم المصطلح. قال الدكتور أحمد نور سيف: «وقد كان طابع التلازم بين نقد الرجال والكلام على اختلاف الحديث وعلله واضحاً، فقد غلب ذلك على مؤلفات يحيى وأحمد وابن المديني»[1]. وهذه هي النظرة الكلية في نقد الحديث[2].

---

(١) مقدمة تاريخ ابن معين. ص: ١٠.

(٢) يمتاز! العقل المسلم منذ قرون بأنّه عقل ذرِّيّ، أي أنّه فاقد للقدرة على الربط بين الأشباه والنظائر، فضلاً عن القدرة على إيجاد العلاقات بين المتباعدات، وهو عقل فاقد للتراكمية إلاّ =

[٨ ـ ٦] سبق أنْ قلت: إنّ الكتاب المدرسيّ يهتم بضبط المسائل على شكل قواعد ليسهل حصرها وتعليمها، وهذا لا بُدّ منه في كلّ علم، ولكن كيف نتعامل مع القاعدة؟.

القواعد في غير العلوم الطبيعية، لها استثناءات ونواقض كثيرة، تُظهرها الممارسة والزمن[١]. والتشبث بالقاعدة واستخدامها كقول جهيزة التي قطعت قول كلّ خطيب، أمر مرفوض، لأنّه يؤدي إلى إغفال كثير من الموانع والمعطيات الموضوعية[٢]، وتجاوزها في سبيل تطبيق القاعدة، كما ويؤدي إلى عدم كشف الثغرات

= في حدود القصّ والرواية. ومع ذلك فهو في نفس الوقت عقل تتداخل فيه القضايا المتشابهة ظاهراً أو في وجه من الوجوه، فلا يستطيع إيجاد الفروق بينها، مع أنّ علمَ «الفروق» علمٌ شرعيٌ أصيل.

(١) مثل الحديث الذي يربط بين فتح القسطنطينية وبين خروج الدجّال بشكل مباشر، فما أن يفتتح المسلمون القسطنطينية حتى يصيح فيهم الشيطان!: «إن المسيح قد خلفكم في أهليكم، فيخرجون. وذلك باطل. فإذا جاؤوا الشأم خرج..» الحديث انظر صحيح مسلم/ الفتن/ باب (٩)/ ح (٣٤).
قلت: ومن المعلوم أن القسطنطينية قد فُتِحت، ولما يخرج الدجال، وهذا مما كشف الخطأ فيه الزمنُ.

(٢) كالحديث في الحاشية السابقة، فنحن في هذا المثال نضطّر إلى رفض المانع الذي يقدمه لنا التاريخ في سبيل المحافظة على قاعدة: أن السند إذا كان متصلاً ورجاله ثقات فلا بُدّ من التصحيح.

الموجودة في القاعدة، ومن ثمّ التوقف عن إنضاج القاعدة. وهذا أمر نراه في الحكم على الحديث حيث يتم التمسك بالقاعدة المحفوظة لطردها على جميع الأحاديث.

والحقّ أنه لا بُدَّ من التعاملِ مع كل حديث على حِدَة بدراسة ميدانية خاصة به، مع تصرُّف في تطبيق القاعدة أو في عدم تطبيقها[١].

وهذا لا يقدح بالقاعدة، فالقاعدة من ناحية نظرية معتبرة، أما من الناحية التطبيقية فاعتبارها يكون على الأعم الأغلب في الخطوات الأولى للحكم على الحديث، أمّا عندما يطرأ مانع ما خاصةً في الدراسة المتعمقة، أي العلل والمشكل.. فالصواب ـ والله أعلم ـ أنّ كل حديث مختصٌ بدراسة خاصة، وعندها تفقد القاعدة اطرادها.

ولأضرب على ذلك مثلاً يُجلّي المسألة ويزيدها وضوحاً:

(١) مثال ذلك: زيادة الثقة، فالمنهج الصحيح فيها ليس رفضها على الإطلاق، أو قبولها على الإطلاق. بل الصحيح أن يتم التعامل مع كل حالة ضمن معطياتها الخاصة بها، وعلى أساسها يُحكم على الحديث.

إنّ البحث في ثبوت وصف «الثقة» لراوٍ ما، أصبح الغاية القصوى، والأمل المرجو، فإنْ ثبت توثيق أحدهم، فإن دون تخطئته مفاوز وسدود حتى ولو جاء بالعجائب. والثقة عند هذا المستوى من التفكير يستطيع أن يخبرك بأمثال الحديث الآتي: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أقبلت يهود إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا أبا القاسم: أخبرنا عن الرعد ما هو؟ قال: «مَلَكٌ من الملائكة مُوكّل بالسحاب معه مخاريق من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله» فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: «زجْرَهُ بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أُمِر» قالوا: صدقت..»[1] الحديث.

أقول: وهنا ليس مطلوباً منك إلاّ التصديق بمثل هذه الخزعبلات! لماذا؟! خروجاً من مأزق توهيم الثقة، والتزاماً بحرفية: إذا وُجد الثقة فالحديث مقبول! وليت شعري، إذا كان الترمذي معذوراً، فما عذرنا نحن في هذا الزمان لنقول إنّ الرعد صوت زجرة المَلَك بالسحاب؟! ألم أقل إنها أزمة!

---

(١) رواه الترمذي/ التفسير/ سورة الرعد/ ح ٣١١٧. وقال: هذا حديث حسن غريب. وصححه الشيخ ناصر! انظر السلسلة الصحيحة ١٨٧٢، وصحيح الترمذي باختصار السند ٣/٦٥. طبع مكتب التربية وإشراف زهير الشاويش.

وهكذا فقد ظهر أنّ إدراك هدف ابن الصلاح رحمه الله من تصنيفه «المقدمة»، وطريقة تصنيفه لها، ليس من نافلة القول، بل إنّه أمر في غاية الأهمية، فمسار هذا العلم تأثر كثيراً بالذي ابتدأه ابن الصلاح.

استدراك لا بُدَّ منه:

٩ ـ صحيح أنّ ـ مقدمة ـ ابن الصلاح رحمه الله هيأت لتجميد هذا العلم، ولكن الوصول إلى درجة «التجمد» أخذت وقتاً، فلقد بدأ التأثير لكنه لم يَحُل دون ظهور أفذاذ، صنَّفوا وناقشوا، وصحَّحُوا وضعَّفُوا، أمثال: ابن دقيق العيد، وابن تيمية، والمِزّي والذهبي رحمهم الله تعالى.

أما متى انتهينا إلى درجة التجمد؟ فقف عند ابن حجر رحمه الله خاتمة المحققين في ذلك الحين، وتحدّث بعده عن «التجمد» ما شاء الله لك أن تتحدث.

بعد ابن حجر رحمه الله، رفعت الأقلام، وجفّت الصحف، وتجذَّر الطابع الوصفي في دراسة علوم الحديث، وظهر بشكل واضح الجمود، بل وحورب كلُّ من «سوّلت» له نفسه الاجتهاد.

١٠ ـ بقي الحال بعد ابن حجر رحمه الله على ما وصفتُ إلى قرننا هذا، حيث برز علماء أجلاء، أحيوا علم التصحيح

والتضعيف، ووظَّفوا ثمرته في الدراسات الشرعية، وارتقوا بالحديث إلى أن يعود مصدراً للتعبُّد، ومنهجاً للسلوك، متجاوزين التعصُّب للمذاهب، والتمسُّح به للبركة[1]. يقف على رأس هؤلاء العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، والعلامة الشيخ عبد الرحمٰن المُعلِّمي رحمهما الله وغيرهما.

ثم ورث هؤلاء، ورسَّخ علم الحديث، وجذَّره في الأرض العلامة المحدِّث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني[2] حفظه الله.

ولازال الركبُ سائراً، والبابُ مُشرعاً للاجتهاد والنقد والإضافة. وما تحاول هذه السلسلة إثارته ثمرة من غرس

---

(١) لا ننسى جهود الهند في القرون الثلاثة الأخيرة، فقد حافظت على نمط خاص في دراسة علوم الحديث، ولكن شَابَهُ التقليد، والدراسة للبركة، إذ حافظوا على الالتزام بالمذهب، والاقتصار على تصنيف الشروح.

(٢) أعرف أنّ هذا الكلام سيورث البعض صداعاً في الرأس، إذ سيجدونه ـ على قدر عقولهم ـ متناقضاً مع نقدي للشيخ في كتابي «السلف والسلفيون..». لأننا نفهم الحبَّ تقديساً لا ينبغي أن يمسَّه أيُّ نقد. ونفهم المخالفة دفناً لمحاسن المخالف، فلا تحتمل اعترافاً بفضل. رآني من كنت أظنّه واعياً أقرأ للشيخ وذلك بعد صدور كتابي المشار إليه، فقال مبتسماً، وكأنه ضبطني متلبساً بالجرم: «ها أنت تقرأ للشيخ وتفيد من كتبه»! نسأل الله العدل والموضوعية في كل أحوالنا.

هؤلاء الأفذاذ، إذ هم الذين حازوا فضل السبق في مواجهة الجمود والتعصب.

«الملمح الثاني»:

«أزمة التصنيف في الحديث وحاجتنا العلمية والعملية لتصنيفات جديدة»:

١١ ـ مرَّ التصنيف في الحديث بمراحل متعددة بحسب الحاجة. فعندما كان الداعي إلى حفظ الحديث أهم من أي شيء، كان الاتجاه العام مُنصبّاً على تصنيف ما من شأنه حفظه من الضياع.

ثمَّ دعت الحاجة العلمية والواقعية إلى التفنن في عرض الحديث، وترتيبه على الأبواب العقدية والفقهية وذلك لسدِّ حاجة المجتمع. والمدقق في كتب الجوامع والسنن يلمح أنّها انعكاس للاتجاهات العلمية المنتشرة زمن تصنيفها.

١٢ ـ وبعد عصر الكتب الأصلية[1]، صَنَّف العلماء مصنفاتٍ حديثية بِحسَب ما رأى كل واحد منهم الحاجة لذلك. فقد صنَّف المنذري «الترغيب والترهيب»، وصنَّف النووي «رياض الصالحين». وغير ذلك من المصنفات.

---

(١) الكتاب الأصلي هو الكتاب الذي تُروى أحاديثه بسند صاحب الكتاب الخاص.

١٣ ـ والملاحظ الآن، ومنذ دهور أنّ التصنيف في الحديث لإمداد المجتمع بحاجته من المادة الحديثية المبوّبة متوقف. وقد استعاض الناس عن الاجتهاد في ذلك بالانكباب على مُصنَّفات الأقدمين.

ويحق لنا أن نتساءل، لماذا عشرات المصنفات التي تحاول شرح تراجم البخاري، وفهم مراميه، وكشف أسرار تقديمه وتأخيره، حتى لقد قال قائلهم:

أعيى فحولَ العلم حلُّ رموز ما
أبـداه فـي الأبـواب مـن أسـرار

وبالطبع، فلقد قيل هذا البيت فخراً! لكنك لو دقَّقت النظر وبعمق لوجدته يُعبِّر عن حالة من حالات التجمد عند اجترار الماضي عجزاً عن التفاعل مع الحاضر، فضلاً عن استشراف المستقبل.

أما إذا جئت إلى «رياض الصالحين» الذي توقف عنده ابتكار العلماء في الجمع والعرض، هذا الكتاب اشتغل الناس في عصرنا فيه تحقيقاً.. وتحقيقاً.. وتحقيقاً.. وتسمع عن إحياء علوم الحديث، وفتح باب الاجتهاد فيه، وما الأمر إلاّ إحياء لتجارة الورق، وفتح لباب اجتهاد السوق.

فقد أُنهِك المسكين ـ الكتاب ـ من كثرة المتطفلين عليه،

وحُقَّ للنووي رحمه الله أن يقول فيه ما قال عنترة في حصانه:

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى
ولكان لو علم الكلام مُكلِّمي

ولقد كانت العربُ قديماً تقول: «ربُّ كلمةٍ تقول لصاحبها دعني».

ونقول عن حال هذا الكتاب وأمثاله: «ربُّ «كتاب» يقول «لمحققه» دعني»!.

إننا بحاجة ـ اليوم ـ إلى عِدَّة مصنفات[1] في الحديث في مواضيع شتى. وهو ليس بالأمر اليسير، لأنه يحتاج إلى استيعاب، وجمع، وقدرة على التصنيف والربط والتبويب، وهي بضاعة مزجاة في هذه الأيام.

فأين علم الحديث الآن؟:

١٤ ـ لا شكَّ في أنّ الحال يختلف عن ذي قبل[2]، وهو اختلاف نحو الأفضل، ومن ملامح هذه الأفضلية، التأكيد على وجوب الأخذ بالحديث المقبول، ونَبْذِ الضعيف، والتدين بما ثبت، ووجود حركة علمية تشتغل بتصفية الأحاديث.

---

(١) ويقال في كتب الشروح ما قيل في كتب الحديث.
(٢) بعد ابن حجر رحمه الله إلى مطلع هذا القرن.

بمعنى آخر هناك حركة نشطة تحاول البدء من حيث انتهى ابن حجر رحمه الله. أي أنها حركة ترفض دعوة ابن الصلاح رحمه الله لغلق باب الاجتهاد.

فماذا نريد إذن؟ وهل بالإمكان أحسن مما كان؟

١٥ ـ ولكن ـ وآهٍ من لكن هذه ـ لازال المطلوب أكثر مما هو قائم، ولازال الإحياء المطلوب مختلفاً عن الإحياء الموجود.

إذ لا ينبغي للإحياء أن يقف عند حدود ممارسة القواعد، أو إحياء التصحيح والتضعيف في إطار استخدام القواعد وحَسْب، والاكتفاء «بتقريب التهذيب» حكماً فصلاً في أوصاف الرواة.

أليس من علامات «استقالة العقل» أن يَظنّ من حاز «تقريب التهذيب» فكأن الأمّة جُمِعت له في صعيد واحد وهو ينتقي ثقاتها، ويُنحّي ضعفاءَها؟!.

أليس من العجائب أن تعتمد الأمّة على فضلِ عقلِ فردٍ واحدٍ منها؟!.

أليس من المرفوض أن يُؤخَذ حكمُ «التقريب» أو غيره للحكم على السند دون النظر في معطيات أخرى.

حقاً، لقد كان نَزْعُ «تقريب التهذيب» من عالم النسيان، ونَفْضُ غبار الإهمال عنه، وإعادةُ استعماله،

عملاً كبيراً، وإنجازاً ضخماً، ولكن لا ينبغي الوقوف عنده، بل لا بُدّ من دراسته دراسةً نقدية، ومناقشةِ أحكامه وعدمِ التسليمِ لها[١]. وهذا هو الإحياء الحقيقي.

❋ ولا ينبغي للإحياء ـ كذلك ـ أن يقف عند حدود إحياء ممارسة القواعد. فالإحياء لا يكون بالعودة إلى كتب المصطلح وترديد ما فيها.

إنّ الإحياء المطلوب لا يكون إلاّ بمناقشة العلم قبل التقعيد، وبمناقشة القواعد[٢]، وبمناقشة تطبيقات القواعد على الأحاديث. وهذا لا يكون إلاّ بالدراسة النقدية التحليلية.

إنّ الأزمة ـ المشار إليها آنفاً ـ تدعونا لمثل هذه

---

(١) وقد زال العذر بعد أن نشرت كتب الرجال الموسوعية. وهناك دراسات كشفت من خلال المقارنات أخطاء كثيرة في «التقريب».

(٢) مثال: كيف يبقى مُدلِّس التسوية ثقة، وكيف يُقبل حديثه حتى ولو صَرَّح بالتحديث.
إنّ ما يقوم به مدلس التسوية خيانة لأمة محمد ﷺ. وقد كان الوليد بن مسلم يدلس التسوية على الأوزاعي فلما روجع وعوتب، أجاب بصفاقة: إنّني أُجِلُّ الأوزاعيَّ أن يروي عن الضعفاء. فلا أعرف كيف يبقى أمثال هذا الغاش الكاذب ثقة! أليست هذه القاعدة بحاجة لمراجعة؟!.

المناقشات. وغير ذلك فسنبقى نعيش ضمن ردّات الأفعال التسويغية.

إنّ المطلوب من أهل التخصص سَبْقُ الآخرين في عرض ما عندهم ومناقشته تحت الشمس، والانتهاء به إلى تقنين وتقعيد ضمن نظريات متكاملة، تجيب بدقة على شبهات الآخرين. ومن أبرز الأمثلة التي تؤكد ما أقول، ما أُثير حول نقد المتن، ومازال يثار، فقد اكتفت دراساتنا بالدفاع، وإلى الآن لم تُبلور القضيةُ بشكلٍ كافٍ.

* وإنّ الإحياء المطلوب يكون بالتوسع في دراسة بعض المسائل العالقة، أو التي تحتاج لمزيد بيان، مثل مسألة نقد المتن، التي أشرت إليها، فالمنهج العلمي فيها غير واضح المعالم. ومثل مسألة زيادة الثقة، ومثل بعض مسائل علم العلل التي لا بُدّ من نقلها من حيِّز الإلهام[1]، إلى إطار الموضوعية.

* وإنّ الإحياء يكون بإصدار كتب في الحديث تكفي حاجات الأمة العلمية والعملية في وقتنا الحاضر، وإراحة «رياض الصالحين»، و«الترغيب والترهيب» وأمثالهما منّا ومن تحقيقاتنا واختصاراتنا.

---

(١) قد صرح البعض بأن علم العلل إلهام.

* وإنّ الإحياء يكون بدراسة الكتب المتقدمة على ابن الصلاح رحمه الله وإعطائها حَقَّها، لأنّها كتبٌ تطبيقية، ولأننا نستطيع دراسة مراحل تطور العلم عن طريقها. أمّا الكتب المدرسية التي تهدف إلى الإقناع والتعليم، والتي صُنِّفت لتسجيل إنجازات العلماء، والتي تشرح مجمل المسائل المتفق عليها، وتُوضّح بعضاً من تطبيقاتها الناجحة، فأرى أنّ فائدتها محدودةٌ للتعريف المبدئي بعلم مصطلح الحديث. لكن لا ينبغي الاكتفاء بها، وجعلها نهاية الأرب، وغاية الطلب. وعلينا أنْ نتبنّى منهجاً تطبيقياً في التدريس يُورِث المُتلقي مَلَكةَ البحثِ والتحقيق، ويُؤسِّسُ لديه النظرية المتكاملة في التصحيح والتضعيف.

«فما هي أهداف هذه السلسلة»؟

١٦ ـ أرجو أنْ تكون أهداف هذه السلسلة قد وضحت من الصفحات السابقة، ولكن لا بأس من إعادة تكثيف هذه الأهداف بما يلي:

١ ـ تطبيقُ مبادىء علوم الحديث من خلال القاعدة المعرفية الإسلامية، وعدم فصلِها عنها.

٢ ـ مناقشةُ بعض قواعد العلم ومسائله المُعلَّقة، مع ملاحظة أنّ هذه المناقشة لا بُدّ أن تتم خارج إطار المُقدِّمات والمقررات المُسلَّمة. لأنّ المناقشة التي فرضتها

معطيات جديدة لن تجدي في ظِلِّ هذه المقدمات، ولن تساهم في حلِّ الأزمة.

٣ ـ «مَدُّ»[١] وإنضاج مسائل علوم الحديث التي لم تأخذ حقها في البحث والشرح.

٤ ـ الاجتهاد في تصنيف وترتيب الحديث.

إنّ هذه الأهداف تحتوي على مسائل كثيرة تحتاج لدراسات مُتعمِّقة، وجهود كبيرة. ولسنا ندّعي ـ على أية حال ـ بأنّ هذه المسائل[٢] لم تُبحَث ولم يُشِر إليها المتقدمون. ولكنّ الحاجة مُلحّةٌ لنظمها في سلك واحد، وصياغتها على شكل قواعد، حتى لا نبقى في موقف المتفرج، أو آخر من يعلم؛ ننتظر حتى يأتي من يُثيرها شبهات، فَيُدهش الواحد منّا فاغِراً فاهُ، ثم عندما تذهب السكرةُ وتأتي الفكرة، يكون غاية ما نقول: «لقد بحث علماؤنا..».. «ولقد سَبَقَ سَلَفُنا».

إنّها مسؤولية أهل التخصص المأمونين، كي لا يبقى العلم مرتَعاً لأهل الأهواء، أو للجهلة الغيورين.

وأخيراً.. فهذا طَرَف من قصة علم الحديث مع

---

(١) هذا المصطلح للشيخ بكر أبو زيد.

(٢) في الحقيقة هناك كثير من المسائل لم تُبحث ولم يُشَر إليها.

أهله. فهي كقصة المتنبي مع أعدائه، عندما أشاعوا خبرَ موته، حتى إذا وصلَه نعيُه قال:

كم قد قُتلت وكم قد مُتُّ عندكُمُ
ثُمّ انتفضت فزال القبر والكفن

وكذا قصة علم الحديث، يوم نعاه الناعي من أهله، مغلِقاً بابَ الاجتهادِ فيه، وبقي صوت النّعيّ يرتدُّ صداهُ في آذان مُصدِّقي موته قروناً، إلاّ من ومضةٍ هنا، أو بارقةٍ هناك.

وإنّ العهدة اليوم في رقاب طلابه، دافعي خبر موته، كي يَنْفضُوا عنه التراب، ويُزيلوا القبر والكفنَ، وكيف لا يفعلون وهو الجسر الموصل إلى الله ورسوله ﷺ؟ فهل يحملون العهدة؟!.

«المقدمة»

لما كانت رسالةُ النبي ﷺ آخر رسالةٍ للناس، اقتضت حكمةُ الله سبحانه وتعالى أنْ لا ينتقل ﷺ إلى الرفيق الأعلى إلاّ وقد قامت الحجّة، وتمّ البلاغ. ولقد نعلم أنّ ختم النبوة يقتضي أنْ تكون الحجةُ واضحة، ويكون البلاغ بيّناً قاطعاً لمواردِ النزاع، ومداخل الخلاف. وكذا سمّى الله سبحانه بلاغَ نبيّه ﷺ فقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤].

وعلى هذا تركنا رسول الله ﷺ فقال: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[1].

وهذه مُسلَّمة يجب على كل مسلم أن يوقِن بها،

---

(١) جزء من حديث، بهذه الزيادة رواه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، وابن ماجه ـ المقدمة حديث (٤٣). وانظر صحيح ابن ماجه باختصار السند (١/ ١٤). وسلسلة الأحاديث الصحيحة حديث (٩٣٧).

ويتعامل على أساسها مع النّصوص، ولكنّ الكثيرين وقعوا فيما حذّرنا الله منه ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥].

فنشأت لذلك ظاهرةُ «استشكال النص»، والتي أُطلق عليها اسم «مشكل الحديث» أو «مختلف الحديث»، وأصبحت باباً من أبواب علم مصطلح الحديث.

وهذه الظاهرة من أهمّ الظواهر وأخطرها في منهجنا الإسلامي، لأنّها تتعلقُ بمنهج فهم النّصوص، ولكنّها مع ذلك لم تُخدم الخدمة المناسبة من حيثُ دراسةُ العوامل التي كوّنتها وتحكّمت فيها، أو من حيثُ تأصيلُ القواعد النظرية التي تَصِفُ بناءَ هذه الظاهرة وتحدّد قضاياها، بل إن تعريف هذه الظاهرة مضطربٌ غير محدّد كما سيأتي.

وسأحاولُ في هذا البحث تناول الموضوع تناولاً بعيداً عن التقرير والوصف.

وأفضلُ طريقةٍ في التعريف هي الانطلاقُ من رَصْدِ الواقع. خاصةً في هذا العلم الذي لم يُدْرس الدراسة النظرية الكافية، فلن أحصر نفسي في القوالب الجاهزة، بل سأعرِضُه من خلال نقاط تُعرِّف به. لذلك فقد آثرتُ التمهيد بقاعدةٍ مهمّةٍ عن تأثير المناهج المعرفيّة، والثقافة

السائدة في إبراز هذه الظاهرة من خلال إطلالةٍ تاريخيّةٍ سريعة على الفِرق والمذاهب ومصنّفاتها.

ومع ذلك فلا بُدَّ من التعرُّض للتعريف اللغوي، وتحقيق تعريف الظاهرة بعد سرد بعض التعريفات الاصطلاحية. وبعد ذلك أعرِض للنشأةِ التاريخية مما سيساعد على فهم ظاهرة الاستشكال وأسبابها، وذلك لأنّها مرتبطةٌ بالواقع في كثير من أبحاثها، إضافةً لارتباطها بالبيئةِ الثقافية.

ثمّ انتقل إلى ذِكر الشروط والأسباب، وفي بحث آخر سأدرس علاقة علم المشكل بالعملية النقدية، ثم أختم بقواعد لفهم النص تزيد البحث وضوحاً.

وأخيراً...

فهذا جهدُ المقلّ، الذي لا يَدّعي إيفاءَ الموضوع حقَّه، فهو أعمق وأخطر من أن تكفيهُ هذه الورقات. ولكنّها محاولة أسأل الله عزّ وجل أن يتقبلها. وأرجو من إخواني طلبة العلم النصيحة والتصويب، ودعوةً صالحةً في ظهر الغيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أبو الهدى المقدسي

تمهيد

إنّ البحث في ظاهرةِ «مشكلِ الحديث» عمليةٌ معقدةٌ، ترتبط بمعطياتٍ كثيرة، وتتحكم فيها علومٌ متعددة. وإنّ الإقتصار في بحثها على النّظر في النّصوص، فيما يمكن أن نُطلق عليه دراسةً نصيّة، تحجيمٌ للظاهرةِ يؤدي إلى التقصير في فهمها.

والذي ينبغي الانتباه إليه في دراسة الظاهرة[١]، طبيعة الباحث الشخصية، وتكوينه العلمي، واتجاهه العقدي أولاً، وثانياً: الاتجاهات العلمية، والثقافات السائدة في عصره[٢].

ومن العلوم والقضايا التي تتحكّم في الظاهرة إشكاليات قديمة جديدة قام الخلاف عليها، وتكوّنت

---

(١) الظاهرة، عملية تتكرر كلما وُجدت أسبابها، والإشكال بهذا البعد ظاهرة.

(٢) لأن علوم العصر تُلقي بأضواء جديدة على النصوص، إما زيادة في التوضيح، وإمّا في الحاجة إلى مزيد بيان.

الفرق نتيجة لها. منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ إشكاليةُ من الحاكم: العقل أم النقل؟ وأين هي حدود العقل؛ متى يخوض ومتى يقف؟ ويرتبط بهذه المسألة إشكالية تحديد سقف «الحقائق التوقيفية»[1].

ثم هناك إشكالية اللفظ، أعني مشكلة فهم اللفظ، وكيفية التعامل مع خطاب الشارع ودرجات البيان فيه[2]. وأخيراً إشكالية مناهج التلقي[3]، وضوابط المعرفة[4].

هذه القضايا والعلوم وغيرُها تُشكِّلُ منهج القراءة، فالقارىءُ لا يقرأ مُتجرِّداً عن نفسيته وثقافته، فليست هناك قراءةٌ نزيهةٌ مطلقة، بمعنى أنّه لا بُدّ من تأثير هذه العوامل على موقف القارىء من المقروء.

ويمكن تعريف القراءة بأنها: «نظريةُ القواعد التي

(١) المصطلح للدكتور علي سامي النشار، انظر كتابه «مناهج البحث عن مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي»، ص: ٢.

(٢) لقد حام ابن قتيبة رحمه الله حول حِمى هذه المسألة في كتابه المنسيّ «الاختلاف في اللفظ».

(٣) مثلاً: دائرة العصمة عند «الشيعة» أوسع مما هي عليه عند أهل السنة، ممّا يوسّع مفهوم السنة عندهم.

(٤) ترتيب مصادر المعرفة من حيث قوتها تختلف باختلاف الاتجاهات والفرق.

تَحْكُم تأويلاً من التأويلات، أي تحكم تفسير نصٍّ من النّصوص، أو تفسير مجموعةٍ من العلامات التي يمكن النظر إليها بوصفها نصّاً»[1].

وهذا يعني أنّ ثقافة الباحث واتجاهه العقديّ يتحكمان في ملاحظة الإشكال فإنّ «علم المشكل» من أكثر العلوم المرتبطة بمن يتعامل مع النّص، وبالواقع العلمي. فوجودُ الإشكال وحجمُه ودرجتُه تابعةٌ لثقافة القارىء. فالذي يستشكلُه المعتزليُّ ـ مثلاً ـ لا يَسْتَشكلُه المحدِّثُ، وهكذا.

ومن هنا كان من الخطأ دراسة ظاهرة «مشكل الحديث» بعيداً عن الباحث فيها، وبعيداً عن الاتجاهات الفكرية السائدة في عصره. فإنتاج العالم انعكاس لثقافته واتجاهه، وهو ردّة فعل للواقع العلميّ وحاجاته، ولذلك كانت المؤلَّفات صوراً ذهنيَّةً لمؤلفيها. ولقد صدق الخطيب البغدادي ـ رحمه الله ـ عندما قال: «من صنّفَ فقد جعلَ عقلَه على طبقٍ يعرِضُه على الناس»[2].

إنّنا ونحن ندرس ظاهرة «الاستشكال»، علينا أن

(١) مجلة البيان، عدد (٤٠)، مقالة للدكتور مصطفى السيد، ص ٤٦.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/١١٤١.

نستنطق واقع ومصنفات الاتجاهات القعديّة، والمذاهب الفقهية، وأن لا نكتفي بالعرض المجرد. ومن هنا كانت هذه النظرات التحليلية في الواقع العلمي في عصر التصنيف من القرون الأولى، لإدراك تأثير الثقافة المُسْبَقة وتحكُّمِها في النّص، ولأننا، وبعد هذه القرون الطويلة، امتداد وأثر لثقافة ذلك الزمن.

١ ـ ففي المجال العقديّ كانت هناك مدرسة الحديث (السلف) الذين خرجوا بعد محنتهم مع المعتزلةِ زمن المأمون أقوياء، ومدرسةُ المتكلمين (الأشاعرة ومن تابعهم)، وخَلْف من المعتزلة قليل، ومن هم على نمطهم الفكريّ، ونزّاع من الفلاسفة.

وكان الصراعُ[١] بين أتباع هذه المدارس قائماً على أشُدِّه، كلُّ اتجاهٍ يبغي نصر منهجِه الفكريّ من خلال تعامله مع النصوص على ضوء هذا المنهج. من أجل ذلك كانت قراءةُ النّصِّ ومن ثَمَّ قبوله أو استشكاله متفاوتةً بحسَب مقررات كلِّ اتجاه.

---

(١) من عزّت الكلمةُ عليه وعظُمت، فعليه بكتاب الفقيه والمتفقه للخطيب، وبمقدمة معالم السنن للخطّابي، وبأخبارِ المحنة وما بعدها في كتب التاريخ. وللاختصار فليرجع إلى كتاب «هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس» للدكتور ماجد عرسان الكيلاني.

لقد ردَّ المعتزلة والفلاسفة كثيراً من الأحاديث لأنّها خالفت مقرراتهم المسبقة، ولأنهم يُرتِّبُون مصادر المعرفة ـ من حيث قوتها ـ ترتيباً خاصاً بهم. فقامت مدرستا الحديث والمتكلمين بالردِّ عليهم، وبتقرير القواعد التي تضبطُ التعامل مع مثل هذه الأحاديث. وكان الدافع المشترك لكلا المدرستين تأكيد أهميَّة ضوابط النقل كمصدرٍ من مصادر المعرفة الموثوقة[١]. ولكن كان هناك اختلافٌ بين المدرستين في كيفيةِ التعامل مع الإشكال، وفي القواعد المقرَّرة لذلك. ففي حين لجأت مدرسة الحديث في أحاديث الصفات ـ مثلاً ـ إلى الإثبات. لجأت مدرسةُ المتكلِّمين إلى التأويل. وهذا اختلافٌ كبيرٌ يدلُّ على اختلاف مناهجِ المعرفة، ذلك لأنَّ التأويلَ ـ في كثيرٍ من حالاتِه ـ ردٌّ رقيقٌ خفيٌّ للنّصّ.

٢ ـ وبالنسبة للمذاهب الفقهيَّة، فنرى أن المذاهب الأربعة استقرت، فتقرَّرت أُصولُها وفروعُها وتوزعت على خارطة العالم الإسلامي[٢]. فكانت قراءةُ الفقهاء ـ تبعاً لذلك ـ للأحاديث الفقهية منطبعةً بما يتبنّونه من أصولٍ وفروعٍ

---

(١) أُنظر على سبيل المثال «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة من مدرسةِ الحديث، «وبيانُ مشكلِ الحديث» لابن فورك من مدرسة المتكلِّمين.

(٢) أُنظر حُجَّة الله البالغة ١/١٥٢، ١٥٣.

فقهيَّة. وصُنِّفت بعد ذلك المصنفات التي تخدم أُصولاً معيَّنةً، وتردُّ على المخالفين. وكان تعاملُ كلِّ مذهبٍ مع الأحاديث من حيثُ وجودُ الإشكال وعدمُه متأثراً بأُصوله.

والظاهرةُ التي ترسَّخت منذ ذلك الوقت ـ وهي امتدادٌ بطبيعة الحال للكتبِ الستة ولكنَّها أوضحُ ـ أنَّ التصنيف في الحديث ـ كما سنُبيِّن بعد سطور ـ صار منفعلاً بهذه المذاهب، فصنِّفت كتبٌ حديثيةٌ تميلُ إلى مدرسة الرأي، وأُخرى تنصر مدرسة الحديث. ويبدو هذا واضحاً في مصنفات الطحاويِّ[1] الحنفيِّ رحمه الله (ت ٣٢٤) الذي حاول نصرَ فتاوى المذهب وقواعده الأُصولية، وأُسلوبِه في قراءة النص.

وصُنِّفت في المقابل كتبٌ تنصر مدرسة الحديث، ويبدو هذا واضحاً في صحيح ابن خزيمة، خاصةً في تراجمه، وفي سنن الدارقطنيِّ[2]، وسننِ البيهقيِّ الشافعيِّ[3].

---

(١) انظر مثلاً شرح معاني الآثار حيث تكون النتيجة نصر رأي الإمام أو أحد الصاحبين.

(٢) حتى لقد ضَعَّف أبا حنيفة الإمام رحمهما الله. انظر السنن ١/ ٣٢٣ باب ذكر قوله ﷺ من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة، واختلاف الروايات.

(٣) لا شك في أن أقرب المذاهب إلى مدرسة الحديث ـ بالطبع بعد الحنابلة ـ هم الشافعية، لذا دَرَجْتُ البيهقيَّ معهم.

لقد كان صراعاً[1] حول المنهج بين مدرسة الرأي، ومدرسة الحديث انعكس على المصنَّفات الحديثية، وعلى علوم الحديث، ومنها مشكل الحديث.

٣ ـ وأخيراً في مجال التصنيف في الحديث: بعد هذه النظرة السريعة على التيارات العقديَّة والفقهيَّة نستطيع فهم النشاط الحديثيِّ. فلقد أثَّرت هذه التياراتُ على التصنيفات الحديثية ـ كما مرَّ ـ فانفعلت بها الأخيرةُ. ونحن في الواقع نستطيع معرفة الحالة العلمية في العالم الإسلامي من خلال مصنفات الحديث، فتتحول إلى وثائق تاريخية إن نحن دقَّقنا النظر. فمن المعلوم أن أشكال التصنيف في الحديث تنوَّعت، ففي المرحلة الأولى حرِص العلماءُ على جمعه وسطره خوفاً عليه من الضَّياع. وفي مرحلةٍ تاليةٍ عندما جُمِع وزال الخوفُ عليه، وقامت الحاجةُ إلى تبويبه وعرضه ليسهُل تناوُلُه

---

(١) راجع صفحة [٣٨] تعليق ١، وأزيد: من يطالعُ الترمذيَّ يجد أنه في ذكره لأقوال فقهاء الأمصار بعد سرد الأحاديث لا يذكر أبا حنيفة ولا مدرسته! بل إنه لم يذكره ضمن الفقهاء الذين ذكر اختياراتهم في «الجامع» وسَرَدَ أسانيده إليهم في العلل آخر «الجامع» ولم يُشِر ابن رجب إلى هذا في شرحه.
انظر شرح علل الترمذي بتحقيق الدكتور همّام سعيد ١/ ٣٣٧.
وهذه الملاحظة تؤكد ما قلتُه أعلاه وهي تستحقُّ التوقفَ عندها مَليّاً.

على الفقهاء وعلماءِ الأصلين[١]، فكانت ظاهرةُ الجوامع والسُّنن، وهذه المرحلةُ هي مرحلة الكتب الستة.

وهنا نقطةٌ مهمةٌ لم يُشِر إليها أحدٌ - فيما أعلم - تلزمُنا في بحثِنا في المشكل، وهي أن المدقق يلمس في تلك الفترة حواراً خفيًّا بين مدرسة الحديث ومخالفيها - إنْ في الأصول وإنْ في الفروع - من خلال تراجم الأبواب[٢]، ومن خلال تعليقات بعضهم على الأحاديث[٣]. لقد عُرِضت من خلال هذه التراجم تبنيّات مدرسة الحديث وردودُها على المخالفين.

لقد أصبحت المصنفاتُ الحديثيةُ الصوتَ الذي يردُّ به علماءُ مدرسة الحديث على طروحات المخالفين، ويجمعون الأحاديث تحت أبواب تُعبِّر عن مضامين النزاعات، ولذلك فقد نشأت ظاهرةُ التراجم الطويلة، التي طوَّرها عن النمط البخاريِّ في الترجمةِ إمامُ الأئمة ابن خُزَيمة، وهي تراجم تختلف في شكلها ومضمونها عن النمط البخاري.

---

(١) أصول الدين وأصول الفقه.

(٢) انظر تراجم البخاري في صحيحه، ثم تصنيفه لأجزاء حديثية كخلق أفعال العباد.

(٣) كالترمذي - مثلاً - في «الجامع».

أصبحت كتب الحديث موسوعاتٍ علمية، يُبوِّب فيها المحدِّثُ للأحاديث، ويعلِّق عليها، ويَذكُر عِلَلَها، ويُزيل إشكالها، وهو في كلٍّ هذا لا ينطلق من فراغ بل يَعْكِس واقعاً قائماً[١].

---

(١) مما يؤكد هذه الفكرة كلامُ الترمذيِّ في العلل آخر «الجامع»، فقد اضطر إلى الاعتذار عن ذكره العلل وأقوال الفقهاء في جامعه لما رجا من منفعة الناس. وقد ساق الأدلة التي تبيح له ذلك مما يدل على أنه كان أمراً مستهجناً. ولولا الحاجة لما فعل هذا، ثم انظر شرح ابن رجب رحمه الله لهذه المسألة فهو نفيسٌ وعميق، وقد دلّل على الجواز لأنّ فيه مصلحةً وسداً للحاجة. انظر شرح ابن رجب لعلل الترمذي ١/ ٣٤٠ - ٣٤٨.

- ١ -
تعريف علم مشكل الحديث

الدارسُ لهذا الموضوع لا يملك إلا أن يقف عند ثلاث ملاحظات مهمة، ترتب على عدم تحديدها اضطرابٌ وغموضٌ في فهم هذا العلم:

الأولى: عدم تحديد المعرَّف، هل هو «مشكل الحديث» أو «علمُ مشكل الحديث».

الثانية: أن الأكثر لم يُعرِّفه، بل ذكروه مع سوق المثال المكرَّر عليه، حديث: «فِرَّ من المجذوم..». والذين عرَّفوه لم يُبيِّنوا لنا عِلَّته ونشأتَه وتطورَه.

الثالثة: أنَّهم لم يتَّفِقوا على مجال هذا العلم، فبعضهم يقصره على الاختلاف بين حديثين. كالنَّووي - مثلاً في التقريب[١]، وعبارة ابن الصلاح[٢]، وابن كثير[٣]

(١) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير: ٩٤.
(٢) انظر المقدمة - ص ١٤٣.
(٣) انظر اختصار علوم الحديث، ص ١٧٤.

مُشعرةٌ بهذا. وآخرون وسَّعوا الدائرة فأدخلوا فيه الحديث الذي يتعارض مع حديث أو مع قاعدة أو مع العقل..

ولعلَّ أوعب تعريف يُمثِّل هذا الاتجاه - على ثغراتٍ فيه - تعريف الدكتور نور الدين عتر حيث قال في تعريفه: «وهو ما تعارض ظاهرُه مع القواعد فأوهمَ معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر»[١]. وصنيعُ ابن قتيبة وابن فُوْرَك في كتابيهما من هذه البابة.

وإذ ذلك كذلك علينا أولاً تحديد ما نريد تعريفه. لعلَّ في هذا التحديد ما يُجلِّي هذه الظاهرة. وأُشير إلى أنَّ التعريف سيكون عن طريق شرح الظاهرة وتحليلها، وليس عن طريق قَولَبَةِ العبارة، أي بالرسم وليس بالحدّ. فنقول:

لدينا المصطلح التالي: «علم مشكل الحديث» وهذا يعني وجوب الابتداء بتعريف «المشكل»، ثمّ تعريف «مشكل الحديث»، ثم تعريف «علم مشكل الحديث».

المشكل لغةً: قال ابن فارس: شكل، الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة تقول: هذا شِكْل هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال: أمرٌ مُشكل كما يقال أمر مُشتَبِه،

(١) منهج النقد في علوم الحديث، ص ٣٧٧.

أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شِكْل هذا.. وهو من الباب الذي ذكرناه: إشكال هذا الأمر وهو التباسه»[1].

ونقول: «أشكل الأمر: التبس. والمُشكل: الملتبِس. وشاكَلَه: شابَهَهُ وماثَلَهُ. والإشكال: الأمر يوجب التباساً في الفهم»[2].

أمّا في الاصطلاح: فقد عرَّف الأُصوليون «المُشْكلَ» بقولهم: «هو ما خفيَت دلالتُه على المعنى المراد منه خفاءً ناشئاً من ذات الصيغة أو الأُسلوب، ولا يُدْرَك إلا بالتأمل والاجتهاد»[3].

وعَرَّفه آخرون بأنَّه: «اسمٌ لما خَفِي المرادُ منه باللَّفظِ نفسه لدخولِه في أشكاله بحيث لا يدرك ذلك المراد إلا بقرينةٍ تميِّزه، وذلك عن طريق البحث والتأمّل بعد الطلب»[4].

تحليلُ التعريف: النّاظرُ في التعريفات السابقة، خاصةً اللغوية منها، يخرج بالنتائج التالية:

(١) معجم مقاييس اللغة، ٣/٢٠٤، ٢٠٥ مادة شكل.
(٢) انظر: لسان العرب، مادة شكل، ٢/٣٤٨، والمعجم الوسيط، ١/٤٩٣، ٤٩٤.
(٣) المناهج الأصولية، ص ٨٧.
(٤) تفسير النصوص، ١/٢٥٣.

أولاً: أن الإشكال مرتبطٌ بوجود شيئين متماثلين. وهذا يعني أن حصول الالتباس لا بُدّ فيه من وجود قضيتين، إمّا نصٌّ وآخر، وإما نصٌّ وقضيةٌ نشأت عن مقتضى الشرع، أو عن العقل، أو الحسّ، أو قاعدةٍ متبنّاة، وحتى النَّصُّ الذي يُقال عنه إنّه مُشكلٌ بذاته، لو دقَّقنا النظر فيه لوجدناه تداخل مع معلومةٍ أُخرى.

ثانياً: نتيجةً لهذا التماثل والتداخل يحصُلُ الالتباس.

ثالثاً: هناك علاقةٌ بين الإشكال والمتشابه، وفهم موضوع المتشابه والمُحْكَم يُعين كثيراً على فَهْم «ظاهرة الاستشكال». ولقد انتبه ابنُ حجر ـ رحمه الله ـ إلى هذه النُّكتة فعدَّ المقبول السالم من المعارضة محكماً، ومقابله مع إمكان الجمع مختلف الحديث[1].

وهذه العلاقة تؤدي إلى علاقة أُخرى، وهي علاقة المشكل بالتأويل. لأنَّ التأويل عدولٌ عن الأخذ بظاهر النصّ لشبهةٍ طارئة حقيقتُها التعارض، قال ابن تيمية رحمه الله «وهؤلاء كثيراً ما يجعلون التأويل من باب دفع المعارض»[2]. وإلى هذا أشار ابن رشد[3]. وممارساتُ

(١) انظر «نخبة الفكر» مع شرحها، نزهة النظر، ص ٣٧.
(٢) «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٢.
(٣) «في كتابه فصل المقال» انظر الصفحات ٣٢ ـ ٣٦.

أهل العلم من أتباع المناهج المختلفة تدلُّ عليه.

والسبب في ذلك ـ على ما يبدو ـ أن تحديد المحكم من غير المحكم تابعٌ للمنهج المعرفيِّ للقارىء، وللثقافة التي تبنَّاها أول الأمر.

قال المُعلِّميُّ اليمانيّ رحمه الله: «كثيرٌ من المتعمِّقين يسترون تكذيبهم للنُّصوص بدعوى أنَّ ما يخالِفونه منها هو من المتشابه المنهيِّ عَنْ اتِّباعه»[1].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «وأما المختلفون في الكتاب المخالفون له المتفقون على مفارقته، فتجعل كلُّ طائفةٍ ما أصّلته من أُصول دينها الذي ابتدعته هو الأمام الذي يجب اتباعه، وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المجملات المتشابهات التي لا يجوز اتباعها. بل يَتَعَيَّنُ حملُها على ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه أو الإعراضُ عنها وتركُ التدبُّرِ لها»[2]. فما وافق ظاهرُ معناه مبادئهم فهو المحكم. وما ليس كذلك فهو المُتشابه. والمخرج من كلِّ هذا هو التأويل، فهو المِشْجَب الذي عُلِّقت عليه كثير من مخالفات النصوص. وإن في اللغة لمُرونةً ومراحاً! ألم نقرر من قبل بأن

(١) «القائد إلى تصحيح العقائد» ص ١٨٥.
(٢) «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٧٧.

القضية مرتبطةٌ بمناهج التلقي ومآخذ المعرفة، وبكثيرٍ من العلوم؟ ونستطيع أخيراً استعارة مقولةٍ لابن حجر رحمه الله أطلقها على علم آخر، فنطلقها على «المشكل»: «ولأجل هذا كان مجالُ النظر في هذا أكثر من غيره»[1].

«مشكل الحديث»: وننتقل إلى عبارة المحدِّثين «مشكل الحديث» فنذكر بعض التعريفات لها.

فقد عرَّف «الحاكمُ» رحمه الله «المُشكلَ» فقال: «هذا النوع من هذه العلوم معرفةُ سننٍ لرسول الله ﷺ يعارضها مثلُها فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما وهما في الصحة والسُّقم سيّان»[2].

وقال «ابن حجر» رحمه الله: «ثم المقبول إن سَلِم من المعارضة فهو المُحْكَم، وإنْ عُورِض بمثله، فإنْ أمكن الجمع فمختلف الحديث»[3].

وقال «الصنعانيُّ» رحمه الله: «أي اختلاف مدلوله ظاهراً»[4].

(١) «النكت» ص ٧٧٨.
(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ١٢٢.
(٣) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر، ص ٣٧.
(٤) «توضيح الأفكار» ٢/ ٤٢٣.

وحاول الدكتور نور الدين عتر أن يَضع له تعريفاً مُتقصى فقال: «وهو ما تعارض ظاهرُه مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نصٍّ شرعيٍّ آخر»[1].

وارتضى الشيخُ أُسامة الخياط تعريفاً صاغه فقال: «أَحاديث مروية عن رسول الله ﷺ، بأسانيد مقبولةٍ، يُوهِم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضةً لقواعد شرعيةٍ ثابتةٍ»[2].

وعلى ما في هذه التعريفات من خَلْط بين العلم وبين الظاهرة، ومن عدم تحديدٍ لحقيقة الظاهرة، فقد ذكرناها التزاماً بوصفِ واقع الحال.

أمّا ما نُرجّحُه فهو عدمُ قبول هذا المصطلح فلا نقول: «مشكل الحديث». ولا يحسبنَّ أحدٌ بأنَّ القضية قضيةُ اصطلاح، خاصةً وأنَّ العلماء قيّدوا الإطلاق بقولهم: «فيما يَظْهر» أو «ظاهراً»!. إنَّ إطلاق هذا الاصطلاح له بُعْدُه الخطير، لأنَّ المعنى سيكون ـ حتى بالقيد الذي أضافوه ـ: أَنَّ النصّ مُلْتَبِسٌ بالظاهر! وهذا مما لا تجوز نسبته إلى الشرع الذي جعله الله سبحانه

(١) «منهج النقد في علوم الحديث» ص ٣٧٧.

(٢) «دراسة عن مختلف الحديث» ـ رسالة ماجستير ـ الشيخ أسامة الخياط، ص ٣٦.

فُرقاناً بين الحق والباطل. «ومن الأدب معه ﷺ أن لا يُسْتَشْكَلَ قوْله، بل تُستَشكل الآراء بقوله»[1].

ثم إن سلّمنا لهذا الاصطلاح لما كان مُعبِّراً عن حقيقة الأمر، بل سيقتصر على بيان جانب من الموضوع، وسيُلقي بالتَّبِعَةِ كلِّها على النّصّ مستبعداً لأثر القراءة، وثقافة القارىء المُسْبَقة. ومن هنا فإن الاسم الذي نراه معبِّراً تعبيراً دقيقاً عن هذه الظاهرة هو: «استشكال الحديث». وإنَّ من سار معنا مستحضراً مستصحباً ما قلناه في التمهيد السابق يُدرك لماذا اخترنا هذا الاسم.

وإن المُتتبِّعَ لهذه الظاهرة، والدارسَ للآثار التي صُنِّفت فيها يلاحظ بأنَّها قضيةٌ نسبيَّةٌ يتحكَّمُ في وجودها ما يلي:

١ ـ كيفيةُ القراءة، أي المنهج الذي تُقرأ على أساسه النصوص، أو هي مناهج المعرفة[2].

٢ ـ درجاتُ البيان في النُّصوص، فقد اقتضت حكمةُ الله تفاوت وضوح النصوص ليميز الله سبحانه وتعالى العالم من الجاهل. فيرفع الذين أوتوا العلم درجات.

(١) المواهب اللدنية مع شرح الزرقاني، ٦/ ٢٥٠.

(٢) انظر تعريف «القراءة» في التمهيد السابق.

٣ ـ طبيعة القارىء النفسية، وهي ما سمّاه القرآن «الهوى».

فإذن هي ظاهرةُ «استشكال الحديث»، وليس للحديث أيُّ دور في هذه الظاهرة وتقتصر مسؤوليةُ الحديث على حاجته للبيان، أمّا الالتباس فهو وهْمٌ في ذهن القارىء وحَسْب.

علم مشكل الحديث:

انتهى بنا البحثُ إلى «علم مشكل الحديث» وقد أشار إليه البعض في تضاعيف تعريفاتهم من دون توضيح، وذلك بإشارتهم إلى مخالفة القواعد[1]، وإلى إمكان الجمع كما قال ابن حجر رحمه الله: «فإن أمكن الجمع فمختلِف الحديث»[2].

والحقيقة أنهم لم يُبيّنوا لنا هذه القواعد التي لا ينبغي للحديث أنْ يعارِضها. ثمّ هي قواعدُ من؟ قواعد الحنفية أم الشافعية؟ قواعد مدرسة الحديث أو قواعد الأشاعرة، أو قواعد المعتزلة؟ أحسب أنَّ كلَّ مذهب سيدَّعي بأنَّ الحديث خالف قواعده!.

وأيضاً لم يُبيّن لنا العلماءُ حدودَ إمكان الجمع، متى

(١) ارجع إلى تعريف الدكتور نور الدين عتر.
(٢) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر، ص ٣٧.

يكون مُستساغاً، ومتى يكون متكلَّفاً؟ وهناك مسائل كثيرةٌ مرتبطةٌ بهذه المسألة لا يجوز فصلُها عنها، ومن أهمّها علاقة «الاستشكال» بالنّقد، وسيأتي بيانه إنْ يسَّر الله.

إنّ الذي ندينُ الله عز وجل به، أنّ هذا العلم ما هو إلاّ علم بيان الحديث، وهو مرتبط بعلم أُصول الفقه، ونستطيع أن نقول بأنه علم منهج المعرفة؛ المنهج الذي به نتلقى النصوص، ونقف منها الموقف الشرعي. وهو ما تركَنا عليه الرسول ﷺ، وعلّمَنا الله إيّاه في آيات من الفرقان الحكيم.

وباختصار: إنّه علم الفهم عن الله. وكلما كان المسلم ملتزماً بالمحجة البيضاء، التي تركناعليها رسول الله ﷺ انتفى «الاستشكال». إنها مشكلة منهج في التلقي.

هذه هي النظرة التي يجب أن نعالج بها «ظاهرة الاستشكال»، والذي كان من قبل أنّ الاهتمام انصبّ على إيجاد الحلول للتوفيق بين الأحاديث، ولم يتجه إلى تفسير الظاهرة، والعودة إلى أسبابها. وقد نبّه الشافعيُّ رحمه الله في مقدمة كتابه «اختلاف الحديث» على أنّ المشكلة لا تقف عند إيجاد الحلِّ، بل إنّ وراء ذلك أسباباً، ولكن لم ينتبه الناسُ إلى ما أبدعه الشافعي وألمح إليه.

وأخيراً نستطيع أن نقول في تعريف هذا العلم بأنه «مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدنا إليها الكتاب والسُّنَّةُ والتزم بها الصحابةُ في التعامل مع النصوص وفهمها».

وسنذكر ـ بإذن الله ـ بعض ما توصلنا إليه من هذه القواعد في مبحثٍ لاحق.

ـ ٢ ـ
أسمــــاؤه

تنوعت عبارات العلماء في تلقيب هذا العلم، فهو يُسمَّى اختلاف الحديث، ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ومناقضة الأحاديث، وبيان محامل صحيحها، وعلم تلفيق الحديث[1]. والدارج منها في استعمال العلماء: مختلف الحديث، ومشكل الحديث.

وهل هناك فرق بينهما أم يستويان؟ هذا البحث لا يعنينا كثيراً، وقد ذكر الشيخ أسامة الخياط فروقاً بين المصطلحين في رسالته. والذي تدل عليه ممارسات العلماء عدم التفريق. والذي سرنا عليه في هذا البحث إطلاق مصطلح «مشكل الحديث» ونعني به الاثنين، والسبب في ذلك أننا نريد أي مصطلح يصف الحالة التي تعامل معها العلماء، ولأنّ هذا المصطلح يتضمن مصطلح

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة: ١١٨، ومقدمة تحفة الأحوذي: ١/٢٩٥.

«مختلف الحديث» عند المُفرّقين ولا انعكاس. وتحقيق الفرق أو عدمه ليس بالأمر المهم في رؤية هذا البحث ومنهجه.

ـ ٣ ـ
فائدته وأهميته

١ ـ يستمد هذا العلم فائدته وأهميته من موضوع بحثه، فهو يتعلق بحديث رسول الله ﷺ. وهو ﷺ ليس ككل أحد لأنه معصوم عن أن يقع في كلامه أي تهاتر وتعارض ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النّجم ٣ ـ ٤]. ولذلك فإن أول فائدة لهذا العلم دحضُ مزاعمِ مُدّعي الاختلاف في حديث رسول الله ﷺ.

٢ ـ وفائدة أُخرى مهمة، وهي ألصق بهذا العلم من سابقتها، تُثبت بأنّ هذا الكمّ الضخم من حديث رسول الله ﷺ قد وصلنا مُوثّقاً بطريقة دقيقة. وهي بهذا تُبْرىء ساحة علماء الحديث الذين ساحوا في البلاد، وبذلوا النفس والنفيس والتلاد، في توثيق نسبة الحديث إلى رسول رب العباد ﷺ؛ تُبرئهم من تهمة الغفلة والسذاجة وقلّة الفهم لما ينقلون[1].

---

(١) انظر مقدمة ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث».

٣ ـ ومن فوائده، إن التُزِمَ فيه بالمنهج الصحيح، تزكيةُ منهج أهلِ السنة في فهم النصوص والتعامل معها. فالتعرض لفهم النصوص محاولة لعرضها بصياغة فكرية توافق منهج التلقي، والقواعد المتبناة لدى الباحث. ولا شك بأنّ منهج التلقي الصحيح الذي به نفهم النصوص المستشكلة هو منهج أهل السنّة والجماعة، وسيأتي بيانُ بعض ملامِحِه في مبحث لاحق.

ومع هذه الأهمية الواضحة الخطيرة، ومع أنَّ العلماء نبّهوا على أهميته[1] فقال النووي: «هذا فن من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع الطوائف»[2].

أقول: مع هذا، إلا أنهم وقفوا عند هذا التعبير ولم يتجاوزوه، وانصبَّ اهتمامهم على الحلول. ولم يدرس أحد المشكلة نفسها؛ أسبابها، وعلاقتها بالطروحات الفكرية في كل عصر، وبالتبنّيات الأصولية للفرق، وبالعلوم الدخيلة على الأمة، إلى غير ذلك من العلاقات التي لو دُرست «ظاهرة الاستشكال» من خلالها لارتفع كثير من «الاستشكالات».

---

(١) في حين أننا لا نعرف ما الذي أشاروا إلى أهميته؟ القواعد أم الحلول؟!.

(٢) «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشيرالنذير» ص ٩٤.

ـ ٤ ـ
تاريخ الظاهرة

١ ـ قررنا سابقاً وجود أكثر من بُعد في هذا الموضوع، فهناك «الظاهرة» كممارسة[1]، وهناك مجموعة القواعد التي تتناول الظاهرة بالدراسة، وهناك الحلول. وقد وقع التقصير في دراسة البُعديْن الأولين، فقد درج العلماء عند الكلام على التاريخ أن يُسلّطوا الضوء على التصنيف في الحلول، من خلال دراسة وصفية، فيقولون ـ مثلاً ـ أول من صنف فيه الشافعي، ثم ابن قتيبة.. إلخ.

٢ ـ وإذن ليس من الضروري أن نكرر ما ذكره السابقون، بل إنّ هذا خارج عن منهج هذه الدراسة، التي تحاول اعتماد الدراسة التاريخية التحليلية الكلية، وكل ذلك باختصار يتناسب وطبيعة البحث وحجمه، وإنما هي إشارات.

---

(١) يعني حالة «الاستشكال» أو ممارسة «الاستشكال».

٣ ـ والفائدة من التأريخ «لظاهرة الاستشكال» هي مواكبة النشأة لمعرفة الأسباب والقواعد التي تتحكم في سلوك «الظاهرة». ومن البدهيّ أنّ الظواهر تسبق التقعيد والتأطير، وهكذا حصل فإن «ظاهرة الاستشكال» موجودة قبل من صنّف، ونحن سنتكلم هنا عن «الظاهرة» بالمنهج المشار إليه علّه يُحيي منهجاً إسلامياً في الدراسة طال عليه الأمد.

٤ ـ كان «الاستشكال» مُذ كان آمِرٌ ومُكَلَّف. إنّ أول من استشكل إبليس، فلقد تعارض أمرُ ربّه مع قضية مستقرّة في ذهنه، وهي أفضليته على آدم، فاستشكل فعصى، ولو أنه تذكر معلومة أولية، وهي أنّ السجود كان طاعة لأمر الله وليس لذات آدم عيه السلام لما استشكل.

٥ ـ ثم كان الأمر بالخضوع لأوامر الله سبحانه وجعلها الأصل ملازماً لدعوات الرسل. وكانت الأقوام تسير على نهج رسلهم حتى يطول عليهم الأمد، فيفترقون، ثم يختلفون في العلم، كلّ يفهم النصوص حسَب قواعد فرقته، وكان السبب في ذلك، كما قصّ ربّ العزة في كتابه، نسيانَهم بعض ما ذُكّروا به واتباعَهم الهوى ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ . .﴾ الآية [المائدة: ١٣].

٦ ـ ثم آلت النوبة إلى هذه الأمة، وحذرها الله سبحانه مما حلّ بالأمم السابقة فقال لها: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ . .﴾ الآية [الأنعام: ١٥٣].

والتزم الجيل الأول بهذه الوصاة، فلم يكن يُقدِّم على نصّ الرسول ﷺ شيئاً، لأنهم التزموا بالمنهج الذي علّمهم إياه ﷺ، فقد كانوا كصفحة بيضاء تركوا الوحي ينقشها. لقد ركز الإسلام ـ أولاً ـ على بناء قاعدة التلقي، فكان لا بد من ذوبان المتلقّين في المنهج الإسلامي جملة وتفصيلاً، ثم بعد ذلك تُلقى عليهم تعاليم هذا الدين وتفاصيله، فحُسْن تلقي التعاليم يعتمد على رسوخ منهج التلقي، وكلما كان المنهج راسخاً واضحاً، قُبِلت التعاليم من دون استشكال.

٧ ـ لكنّ هذا الالتزام العام والتام بمنهج التلقي لم يمنع من وقوع حالات استشكال ـ وهي حالات تتعلق بالبيان ـ كان **سببها نسيان حظّ معيّن**، أو **عدم إحاطة، أو عدم فهم للنص**.

وقد وقعت هذه الظاهرة من الصحابة، رضوان الله عليهم، مع النبي ﷺ مباشرة.

روى البخاري رحمه الله بسنده أنّ عائشة زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه. وأنّ النبي ﷺ قال: «من حوسب عُذّب»

قالت عائشة فقلت: أوليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ قالت، فقال: «إنما ذلك العَرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك»[1].

فهذه عائشة رضي الله عنها تستشكل نصاً، وتظن أنه معارض للآية.

وروى البخاري وأحمد رحمهما الله من طريق الزهري حديثاً طويلاً عن صلح الحديبية وفيه: «. . . قال ـ أي عمر بن الخطاب ـ: فأتيت أبا بكر فقلت: يا أبا بكر أليس هذا نبي الله حقاً؟ قال بلى. قلت: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: بلى. قلت: فلم نعطي الدنية في ديننا إذاً. قال: أيها الرجل إنه لرسول الله ﷺ وليس يعصي ربه، وهو ناصره فاستمسك بغرزه، فوالله إنه على الحق. قلت: أليس كان يحدثنا أنّا سنأتي البيت ونطوف به؟ قال: بلى، أفأخبرك أنك تأتيه العام؟ قلت: لا. قال: فإنك آتيه ومطوف به. .»[2] الحديث. وهذا لفظ البخاري.

فهذا عمر رضي الله عنه تحت وطأة دقة الحدث

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ـ كتاب العلم ـ باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه ـ حديث ١٠٣.

(٢) البخاري مع شرحه فتح الباري ـ كتاب الشروط ـ باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابه الشروط، حديث ٢٧٣١، ٢٧٣٢، مسند أحمد، ٤/٣٢٥.

يذهل عن توظيف بدهية لم يهملها أبو بكر رضي الله عنهما، وهما يتعاملان مع النّص، فيقع عمر في الإشكال ويسلم منه أبو بكر. إن في إجابة أبي بكر رضي الله عنه منهجاً دقيقاً يتكون من مرحلتين، الأولى: أنه رسول الله ﷺ[1]، والثانية: فهم النص فهماً دقيقاً «أفأخبرك أنك تأتيه العام».

٨ ـ وهكذا فإن ظاهرة الاستشكال واكبت الدعوة في بدايتها. على أنّ «الاستشكال» بما هو طلب للبيان من النص العام أمر طبيعي جداً، ولا ضير فيه، ولو كان طلب البيان والتوقف في النص يعني رداً للحديث وتكذيباً للرسول ﷺ لغضب النبي ﷺ من عائشة رضي الله عنها حين توقفت في النص.

الشاهد أن «الاستشكال» بهذا البُعد ليس مذموماً لأنه يتعلق بطبيعة النصوص، وأنها ليست على درجة واحدة من البيان، ولاختلاف مدارك الناس واستقرائهم للنصوص حيث «القضايا تتفاوت في الجلاء والخفاء لتفاوت تصورها، كما تتفاوت لتفاوت الأذهان»[2]. وهذا يعني

---

(١) وهذا يعني أنه معصوم، وأنّ طاعته واجبة، فإذا ثبت النص عنه وجب الأخذ به.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ١/٣١.

أنّ المسؤولية لا تخرج عن دائرة القارىء، فهو من جهة القارىء استشكال، ومن جهة النص تفسير، وحينئذ نقول للمستشكل: إبحث أو سَل فإنما شفاء العيّ السؤال.

٩ ـ ثم سار سلف الأمة على نهج الصحابة حتى نبتت البدع و«غلب على الناس من الأهواء المضلّة، والآراء الفاسدة، وتقديمها في العقيدة والعبادة على الوحيين، لأنهم دانوا بالتقليد الأعمى، وعطلوا عقولهم وأفهامهم وحرّموا عليها أن تتفقه في كتاب الله»[١].

وقد تفاقمت الأحوال سوءاً بعد حركة الترجمة، فدخلت الفلسفة اليونانية على المسلمين وسيطرت على مناهجهم في الفهم، وأصبحوا يتعاملون مع النصوص على أساسها، «وبدأ يطبق التأويل على المشكلات العقلية التي كانت تشغل العالم الإسلامي»[٢].

وعندها استفحلت ظاهرة استشكال النصوص، وفي ذلك الوقت ولد «علم مشكل الحديث» كمصطلح.

وكلما كانت تنشأ فرقة أو يؤسس مذهب كانت مساحة النصوص المستشكلة تزداد، وكلما كان النقاش

---

(١) مقدمة الشيخ محمد حامد الفقي لكتاب الشريعة للآجري صفحة (ح).

(٢) نشأة الفكر الفلسفي: ١٩١.

بين اتباع المذاهب والفرق يحتدّ كانت النصوص المستشكلة تكثر، ذلك لأنّ كل طائفة كانت حريصة على جذب النصوص إليها ـ ولو بِلَيِّها وتبديلها ـ حتى تدعم مواقفها وأصولها، فما وافق أصولها أصل، وما خالفها مشكل. **لقد كان الأمر في حقيقته نقاشاً بين المناهج.**

١٠ ـ ولما رأى العلماء ذلك بدأوا يردّون مشافهة وتصنيفاً، فصنّفوا ما عُرف باسم كتب: تأويل مشكل الحديث. وكما ذُكر آنفاً فإنّ هذه الكتب اهتمت بالحلول مع وجود بعض القواعد التي تنفع الناظر ليقيس عليها.

والذي أظنه ـ والله أعلم ـ أنّ المادة المهمة في هذا العلم بما هو قواعد، موجودة في غير هذه الكتب. فإنّك واجد فيما عرف باسم كتب السنّة[١] مادة غزيرة تحتوي على تقرير قواعد فهم النصوص بما تنقله عن الصحابة وتابعيهم ومن بعدهم رضوان الله عليهم من جُمَلٍ غاية في الدقة والالتزام بالاتباع. وكذلك في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله، خاصة كتابه العظيم

---

(١) كان السلف يطلقون على أصول الدين، وأمور الاعتقاد: السنة. وذلك تمييزاً لها عن مقولات الفرق وقد صنفوا في هذا المعنى كتباً تحمل هذا العنوان، مثل السنة للإمام أحمد، والسنة لابن أبي عاصم وغيرهما.

«درء تعارض العقل والنقل» حيث تعثر فيه على المنهج السّنّي الصحيح في فهم النصوص. وهذا في باب الأحاديث التي تتعلق بالعقائد والأخبار.

أما فيما يتعلق بالأحكام فإن الأبواب الفقهية في بعض كتب الحديث مظنّة وجود قواعد هذا العلم. وكذلك كتب الفقه الموسوعية، وكتب الناسخ والمنسوخ، وكتب أسباب ورود الحديث.

على أنّ أول من ذكر بعض القواعد هو الإمام الشافعي رحمه الله وذلك في كتابيه «الرسالة» «واختلاف الحديث». وكل هذه المصنفات إذا دُرست بعمق فسنخرج بمنهج شامل للتعامل مع الأحاديث.

- ٥ -
المصنفات في هذا الباب

وهذه بعض المصنفات التي اختصت في رفع «الاستشكال»[1]، أي في الحلول:

١ - اختلاف الحديث، للشافعي (٢٠٤ هـ).

٢ - تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (٢٧٦ هـ).

٣ - وألَّف فيه أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧ هـ).

٤ - تهذيب الآثار - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ).

٥ - ٦ - تهذيب مشكل الآثار وشرح معاني الآثار - لأبي جعفر الطحاوي (٣٢٤ هـ).

وقد اختصر مشكلَ الآثار القاضي أبو الوليد الباجي (٤٧٤ هـ) مع ترتيبه وحذف أسانيده، ثم عَصَر المُخْتَصر

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة: ١١٩. مقدمة لامع الدراري: ١٩١. الحديث والمحدثون: ٤٧٢.

القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي (٨٠٣ هـ) وسمّاه «المعتصر من المختصر من مشكل الآثار».

٧ ـ مشكل الحديث وبيانه ـ لابن فورك (٤٠٦ هـ).

٨ ـ تأويل متشابه الأخبار ـ لأبي منصور عبد القاهر البغدادي (٤٢٩ هـ).

٩ ـ التحقيق في أحاديث الخلاف ـ لابن الجوزي (٥٩٧ هـ).

١٠ ـ مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها ـ للشيخ عبد الله بن علي النجدي القصيمي (١٣٥٣ هـ).

ـ ٦ ـ
شروط وقوع الظاهرة

المقصود من هذا العنوان: ما هي الشروط التي يجب توفرها حتى يسوغ البحث في «الاستشكال» والإجابة عليه. وهذه الشروط هي:

١ ـ صحة الحديث، فلا بد من توثيق نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ، فموضوع هذا العلم هو الأحاديث الصحيحة، أما الضعيفة فلا يُكدّ الذهن فيها، ومختصر هذا الشرط: أثبت ثم ناقش.

٢ ـ أن لا يكون هناك نسخ. وليس هناك نسخ ظاهر وآخر ضمني كما اعتادوا على إطلاقه. حيث يذكرون النسخ الظاهر كمحاولة أولى لرفع الاستشكال، ثم يذكرون ما يسمونه بالنسخ الضمني.

إنّ النفس لا تطمئن لهذا التقسيم ـ والله أعلم ـ لأن النسخ الذي هو «رفع تعلّق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه»[1]

(١) نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر: ٣٨.

لا بُدّ أن يكون ظاهراً مُصرَّحاً به، فالمسألة أخطر من أن يتركها الله عز وجل معتمدة على الأوهام، وإنّ معرفة التاريخ ليست كافية في إثبات النسخ فـ«ليس كل متأخر معارض لمتقدمه في الظاهر: ناسخاً له»[١] خاصة وقد صرحوا بأنه «ليس للجمع حدّ ينتهي به»[٢].

ومن يطالع كتب الناسخ والمنسوخ لا ينتهي عجبه من اتساع خطو بعض العلماء في ادعاء النسخ، الأمر الذي لم يعجب المحققين من العلماء فضيّقوا هذا الاتساع في مصنفاتهم[٣].

٣ ـ عدم اختلاف مخارج الحديث، وتباعد ألفاظه، أو تعدد الواقعة. وإلاّ فلا إشكال[٤].

٤ ـ التأكد من خلوّ الحديث «المستشكل» من العلّة التي تُكشف بالاختلاف. فإذا تأكد وجود العلّة في حديث ما لم يَجُز اعتباره معارضاً لنص آخر أو لحس.. إلخ.

---

(١) الأجوبة الفاضلة: ١٩٢.

(٢) السابق نفس الصفحة. والمعنى أنّ البعض قد يدّعي النسخ، فيأتي الأذكى بجمع فتبطل دعوى النسخ المتوهمة، وهذا يوقع في الحيرة؛ أما إن كان النسخ منصوصاً عليه فلا إمكان عندها لتكلف الجمع.

(٣) كابن الجوزي رحمه الله في كتابه إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث.

(٤) إذا اختلفت مخارج الحديث، وتباعدت ألفاظه، أو تعددت الواقعة، فلا تعارض عندها، لأن كل حديث يتكلم عن حالة خاصة.

ـ ٧ ـ
أسباب الظاهرة

شاءت حكمةُ الله سبحانه أن لا تكون النُّصوص كلُّها على نفس الدرجة من البيان، فمنها النص الذي تفسيره تلاوته، لأنه مستغن بنفسه عن غيره، ومنها الذي لا يُلتقط معناه إلا بالاستدلال لدقته وخفاء معناه، فهو محتاج إلى غيره لبيانه.

وقد ذكر الشافعي رحمه الله في كتابه «الرسالة»[١] حالات يصح أن يكون بعضها أسباباً للاستشكال، وهذه الأسباب تعود إلى القارىء لا إلى الأحاديث. ثم هي تختص باستشكال حديث لالتباسه مع حديث آخر، ولا تصلح لتعميمها على كل حالات ظاهرة الاستشكال.

وما ذكره الشافعي في مقدمة كتابه «اختلاف الحديث» عن حُجيّة خبر الواحد والرد على معارضه، فيه الشفاء للسبب الحقيقي وراء هذه الظاهرة؛ إنه منهج التناول،

---

(١) انظر صفحة ٢١٣.

وإلا فلماذا التقديم بإثبات حجية خبر الواحد ومتعلقاته، في كتاب صُنّف لإزالة الاختلاف عن بعض الأحاديث؟ يريد الشافعي رحمه الله أن يقول: إنّ السبب وراء استشكال ما سأورده من أحاديث هو منهج القراءة، وضوابط الفهم، فلذلك تكلم رحمه الله عن حجية خبر الواحد، وأنّ الخبر إذا ثبت لم يكن لأحد إدخال لِمَ ولا كيف عليه، وأنّ النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى، وأنّ خبر الواحد يُخصّص القرآن ويقيّده، وأنّ القياس ليس نِدّا للخبر...

وهذه هي الأسباب، وهي تشتمل على بعض الحالات التي ذكرها الشافعي:

١ - ما يتعلق بالنقل وهو حالات: أ - أن يُنقل الخبر غير مُتقصّى. ب - أن يُنقل الخبر بدون السؤال. ج - أن يُنقل الخبر بدون السبب.

٢ - الجهل، إمّا باللغة العربية، وإمّا بالنصوص الأخرى، وإمّا بضوابط الفهم الصحيحة.

٣ - التعصب، وهي حالة نفسية تدفع الإنسان إلى نبذ ما يخالف مذهبه وثقافته.

٤ - منهج القراءة، وهو ما عرّفناه بأنه مجموعة القواعد التي تضبط فهم نصّ من النصوص.

٥ - العلّة الخفية، وسيأتي شرحها في مبحث علاقة الاستشكال بالعملية النقدية.

٦ - القرطسة، أو نسيان حظ مما أوتينا، أو هو النظرة الجزئيّة، حيث يكون الباحث أعوراً بأيّ عينيه شاء. وهو تقصير في البحث والإحاطة.

هذه هي الأسباب الحقيقية للاستشكال، وهي تحتاج لتفصيل ليس هنا محله، وبعضها له تفريعات.

أما العام والمطلق، والخاص والمقيد، وغير ذلك، فإنها ليست أسباباً للاستشكال، بل إنّها أوجه من البيان، قد يجهل الباحث موارد بعضها لعدم إطلاعه أو لدقتها، لا لكونها مشكلة أو متعارضة بذاتها وهي - في الحقيقية - طرق في رفع الاستشكال حيث يُخصّص العام بالخاص. فسبب الاستشكال جهل وجود الخاص، أو قاعدة تأبى تخصيص ذلك العام بهذا الخاص. والله أعلم.

ـ ٨ ـ
«علاقة علم المشكل بالعملية النقدية»

البحث في الصلة بين «الاستشكال». . و«العملية النقدية» دقيق، ومتشعب الجوانب. وممّا يزيده دقة وصعوبة جِدّته. والجِدّة ليست في المعلومات المجردة وإنّما في إيجاد الصلة بين المعلومات والخروج بنظريات وقواعد.

ولاتساع الموضوع، فإنني سأذكر ـ إن شاء الله تعالى «من هذا العلم كلمات جامعة مختصرة يسهل بها معرفته وفهمه»[١] تدل على وجود العلاقة، الأمر الذي يطور العملية النقدية، ويدعو إلى إعادة دراسة كثير من الأحاديث الصحيحة!.

(١) ـ إنّ هدف العملية النقدية توثيق المعرفة المنقولة

(١) اقتباس من ابن رجب رحمه الله في حديثه عن العلل. انظر شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٦٤.

عن رسول الله ﷺ[١]، وهي تمر بمرحلتين؛ الأولى: فرز المقبول من المردود ظاهراً.

الثانية: متابعة المقبول والتدقيق فيه، من خلال ضوابط وقواعد غير التي استعملت في المرحلة الأولى، للتأكد من سلامة هذا المقبول من أيّ خلل خفي. ومن متطلبات البحث في هذه المرحلة «معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند **الاختلاف**، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك[٢]، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث»[٣]. ولا يقف الأمر ـ كما هو معلوم ـ عند الاختلاف في الإسناد، بل إنه يتعداه إلى الاختلاف في المتن. والنقد في هذه المرحلة يعتمد على المقارنة المعتمدة على الاستقراء والتتبع، والوسيلة في الكشف عن الخطأ ملاحظة الاختلاف.

(٢) ـ بما أنّ علم المشكل يتعلق بالأحاديث المقبولة، أو التي حُكم عليها بالقبول، فعلاقته إذن

(١) منهج النقد التاريخي الإسلامي: ٥.

(٢) الوصل والإرسال، والوقف والرفع من الاختلاف في الإسناد فلا أدري لماذا التعبير بـ«وإما» التي تفيد المغايرة.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٦٣.

بالمرحلة الثانية من العملية النقدية. وهذه المرحلة هي التي يدرسها علم العلل.

(٣) ـ وقد قررنا آنفاً بأنّ علم المشكل مبني على توهم اختلافٍ بين حديث ودليل آخر. وكذلك العلة ـ بأشكالها المختلفة ـ فإنّ كشفها مبنيّ على ملاحظة الاختلاف. فالاضطراب ـ مثلاً ـ هو في حقيقته اختلاف. قال ابن حجر رحمه الله: «الاضطراب هو: الاختلاف الذي يؤثّر قدحاً»[1].

(٤) ـ بناءاً على القاعدة التي نقلناها عن ابن رجب رحمه الله في الفقرة الأولى، نقول: إنّ التعامل مع النصوص عند الاختلاف لا يكون، فقط، بمعرفة مراتب الثقات، بل يكون أيضاً بمعرفة مراتب الأدلة[2]. وذلك لأنّ معرفة مراتب الثقات تفيد في ترجيح حديث على حديث عند اختلافهما، والبحث في العلل وفي نقد المتن وفي الاستشكال لا يقتصر على رصد الاختلاف بين حديث وحديث، بل يمتدّ إلى الاختلاف بين حديث ودليل آخر، الذي قد يكون آيةً أو عقلاً أو حسّاً أو

---

(١) النكت ٢/٧٧٣.

(٢) من حيث: ثبوت الدليل، ومن حيث دلالته على محل البحث، هل هي قطعية أم ظنية.

قاعدة. وبهذه القاعدة تزداد العلاقة وضوحاً بين النقد والمشكل.

(٥) ـ علم المشكل من علوم الحديث دراية، أي أنّه يهتم ببيان الحديث، فهو من علوم المتن. لكن هذا لا يعني أنه لا علاقة له بالحكم على الحديث، أي بالنقد، فاستشكال حديث ما هو في حقيقته مظِنّة وجودِ خللٍ خفي في متنه، ما كان له أن يُكتشف إلا بالمقارنة معَ دليل آخر. وهذا الاكتشاف يستوجب التوثق من تطبيق الضوابط النقدية على الحديث محلّ البحث. أو بعبارة المحدثين فإنّه «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن وكان ظاهر السند الصحة فإنهم يتطلبون له علة»[1]. إننا إذا ظننّا بأنّ حديثاً ما مخالف للقرآن أو لحديث آخر مستقر أو لعقل أو لحسّ.. فكأننا توقفنا في دقة حكمنا على الحديث بالقبول.

(٦) ـ لعل هذه المقدمات تلفت الانتباه إلى وجود علاقة بين علم المشكل والعلة بأشكالها المختلفة. وعليها نبني، ونكمل من حيث انتهينا في الفقرة السابقة، فعند التوقف في دقة الحكم على الحديث بالقبول يفترق العِلمان؛ المشكلُ والعللُ، ففي حين يمضي علم العلل

---

(١) مقدمة الشيخ المعلمي للفوائد المجموعة: ٨.

في تطلّب العلّة، يذهب علم المشكل إلى دفع الاستشكال، وإزالة الاختلاف، وهنا تظهر الدقة المتناهية، في القدرة على الفصل بين الحالات وفرزها، ومن ثَمّ إلحاقها بالدائرة اللائقة بها.

وإنّ التوفيق في الفرز يُسلمك إلى توفيق في البيان غير المُتكلّف. والمشكلة الكبيرة في أن يلجأ العلماء إلى الجمع المتكلّف، والبيان المتعسّف خوفاً من إثبات علّة في الحديث، ولعل في هذا الصيد الثمين الذي التقطناه من العلائي رحمه الله تدليلاً على ما نقول، نأنس به، ويدفع عنا تهمة الابتداع. فقد قال في معرض كلامه عن إحدى الطرق التي يلجأ إليها العلماء لدفع شبهة الإشكال، وهي القول بتعدد الواقعة: «وهذه الطريقة يسلكها الشيخ محيي الدين[1] توصلاً إلى تصحيح كلٍّ من الروايات، صوناً للرواة الثقات، أن يتوجه الغلط إلى بعضهم»[2]. لقد كان تكلّف الجمع في كثير من الأحيان هرباً من اتهام الثقة بالخطأ، وظناً من المتكلّفين بأنّ تقديم دليل على حديثٍ حُكم على سنده بالصحة، نسْف لضوابط علم النقل.

(١) يقصد النووي رحمه الله.
(٢) النكت ٢/٧٩٧.

(٧) - إن إدراك هذه العلاقة، كان منهجاً للعلماء المتقدمين، أصحاب المنحى الإحاطيّ في تناول المسائل العلمية، حيث العملية النقدية عملية متكاملة. فلا انفصام بين نقد السند ونقد المتن. فكلاهما يورد على الآخر. قال الدكتور أحمد نور سيف: «وقد كان طابع التلازم بين نقد الرجال والكلام على اختلاف الحديث وعلله واضحاً، فقد غلب ذلك على مؤلفات يحيى وأحمد وابن المديني»[1]. إن هذا القول يُبيّن العلاقة بين مراتب الرجال، وبين الاختلاف الذي يقع في الأحاديث. وهو يبيّن بشكل أوسع العلاقة بين نقد السند نقد المتن. «فاستشكال متن ما، يُرجع إلى السند طلباً للعلّة، فإذا لم توجد علّة قادحة مطلقاً، حيث وقعت، أُعِلّ بعلّة ليست بقادحة مطلقاً»[2].

قال ابن حجر رحمه الله: «وأما الاختلاف الذي يقع في المتن، فقد أُعلّ به المحدثون والفقهاء كثيراً من الأحاديث»[3].

وقد قرر ابن الجوزي رحمه الله بأنّ «المستحيل لو

(١) مقدمة تاريخ ابن معين: ١٠.
(٢) انظر مقدمة الشيخ المعلّمي للفوائد المجموعة مع بعض التصرف: ٨.
(٣) النكت ٢/٧٩٠.

صدر عن الثقات رُدّ ونُسب إليهم الخطأ»[١].

(٨) ـ هناك مقدمات ومعطيات كثيرة تدفع إلى ربط الاستشكال بالعلّة، وتؤكد بأنّ كثيراً من حالات الاستشكال سببها علّة خفية قد نستطيع تحديدها، وقد نكتفي بظنّ وجود الخلل مطلقاً من غير تحديد، خاصة إذا كان الدليل الآخر خالياً من الاضطراب، دالاً دلالة واضحة على مقتضاه.

قال ابن الجوزي رحمه الله: «واعلم أنّه قد يجيء في كتابنا هذا من الأحاديث ما لا يُشكّ في وضعه غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلُّهم ثقات، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلّس. وهذا أشكل الأمور»[٢].

وقال الخطيب رحمه الله: «وكل خبر دلّ العقل، أو نصّ الكتاب أو الثابت من الأخبار، أو الإجماع، أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته، وُجد خبر آخر يعارضه، فإنّه يجب إطراح ذلك المعارض والعمل بالثابت الصحيح اللازم، لأنّ العمل بالمعلوم واجب على كل حال»[٣].

---

(١) الموضوعات ١/١٠٦.
(٢) الموضوعات ١/١٠٦.
(٣) الكفاية: ٦٠٨.

وقال أيضاً: «فمما يوجب تقوية أحد الخبرين المتعارضين وترجيحه على الآخر سلامته في متنه من الاضطراب، وحصول ذلك في الآخر، لأنّ الظنّ بصحة ما سلم متنه من الاضطراب يقوى، ويضعف في النفس سلامة ما اختُلف لفظ متنه. وإن كان اختلافاً يؤدي إلى اختلاف معنى الخبر، فهو آكد وأظهر في اضطرابه، وأجدر أن يكون راويه ضعيفاً قليل الضبط لما سمعه، **أو كثير التساهل في تغيير لفظ الحديث**»[١].

وعلى طريقتنا السابقة، فإننا نُعمّم القاعدة على الأدلة، ولا نقصرها على الأخبار. وفي كلام الخطيب رحمه الله، ذكر لبعض هذه المقدمات التي تلزمنا، فقلّة الضبط والتساهل في تغيير لفظ الحديث، يؤدي إلى الإشكال، ومن صور تغيير لفظ الحديث إسقاط لفظة منه. وقد نبّه الزركشي إلى احتمال سقوط لفظة من الحديث تزول بها المنافاة والتعارض[٢].

ثم إنّ الرواية بالمعنى أحد أسباب الاستشكال[٣].

(٩) ـ وهنا مسألة مهمة تجدر الإشارة إليها، وهي أنّ

---

(١) السابق ٦٠٨، ٦٠٩.
(٢) انظر تنزيه الشريعة المرفوعة ١/٦.
(٣) انظر النكت ٢/٦٧٦.

الاستشكال عندما يَدفع ـ أحياناً ـ إلى الظنّ بوجود العلّة، لا يعني هذا الطَعن في حُجيّة السنّة، ولا في دلالة السمع، ولا في صلاحية ضوابط النقل في توثيق المعرفة، فلا ينبغي، والحالة هذه، افتعال صراع بين العقل والنقل، أو بين النقل والنقل. كما أنّه ليس طعناً في منازل الثقات، فإنّ الثقة قد يَهِم، وإنّ الجواد قد يَكْبو، فالبحث في الثبوت، وليس في حجية المنقول، والكلام في الخطأ والوهم وليس في الكذب، والمقام مقام تثبّت وليس مقامَ ردّ، فلا نخشى على السمعيات ولا على الثقات.

فإن تقرر هذا، نقرر أيضاً، أن الأصل اعتماد ضوابط المصطلح المقررة، والاعتراف بأصول النقل على منهج أهل السنّة، كمصدر من مصادر المعرفة الموثوقة، لكن قد تقوم عوارض من أدلة أخرى ـ وقد تكون نقلية ـ تدفع إلى التثبت في دراسة السند، ويقوم الاحتمال على وهم الثقة وخطئه، خاصة إذا كان الدليل الآخر لا شك في ثبوته ودلالته على المراد، كما قرر الخطيب رحمه الله فيما نقلناه عنه.

وهذه العلّة ليست قادحة مطلقاً، ولا تقدح في الثقة نفسه. قال ابن حبان رحمه الله: «هذا خبر مشهور للزهري من رواية أصحابه عن ابن أكيمة عن أبي هريرة،

ووهم فيه الأوزاعي ـ إذ الجواد يعْثر»(1). وقال ابن حجر رحمه الله: «وقد تقصر عبارة المعلّل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى»(2).

وكذلك الحال في بحثنا، فعندما يكون الدليل الآخر قوياً من حيث الثبوت، قطعياً من حيث الدلالة، فإنّه يقدح في النفس أنّ هذا الحديث فيه علّة، ولو لم نستطع تحديدها. قال ابن الجوزي رحمه الله: «واعلم أنه قد يجيء في كتابنا هذا من الأحاديث مالا يُشك في وضعه، غير أنّه **لا يتعين لنا الواضع** من الرواة. وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع، أو مقلوب، أو مدلّس، وهذا أشكل الأمور..»(3).

ولا شك أنّ الذي دفع ابن الجوزي إلى هذه القاعدة، اختلاف الحديث مع أدلة أخرى، حيث لا توجد إلا هذه الطريقة لأنّ السند صحيح.

وهذه القاعدة التي قررناها ليست بِدْعا من الأمر، فقد روى البخاري ومسلم وغيرهما، عن أبي هريرة قصة سهو

(1) الإحسان ٥/١٦١.
(2) النكت ٢/٧١١.
(3) الموضوعات ١/١٠٦.

النبي ﷺ، واعتراض ذي اليدين، وقول النبي ﷺ «أصَدَقَ ذو اليدين؟» وفي رواية: «كل ذلك لم يكن» فقال الناس: «نعم»[1]. فالنبي ﷺ لا يُكذّب ذا اليدين رضي الله عنه، ولا يشترط التعدد لقبول الرواية، لكن لما عارض ذو اليدين يقينَ نفسه ﷺ، وانفرد بالاعتراض مع قيام الدواعي إلى كثرة المعترضين، استشكل ﷺ خبره فتثبّت[2].

إنّ الثقة لا يُتهم بالوهم هوى، ولا يقال إنّ القاعدة لم يُحْسَن تطبيقها ظنّاً، أو إنّ الرواية نقلت بالمعنى تخميناً، ولكن وراء ذلك قواعد وضوابط يعرفها أهل الفن، وأطباء العلل «وبهذا يتبين أنّ استشكال النص لا يعني بطلانه»[3].

وإنّ الإفراط في تكلّف الجمع، وفي تنزيل الثقات منازل لم يدّعوها، تماماً كالتفريط في اتهام الثقات، والحطّ من قيمة علم مصطلح الحديث.

---

(١) البخاري مع شرحه فتح الباري/ كتاب الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة.. حديث (٧٢٤٩) وفي غيره من المواضع. ومسلم في كتاب المساجد، الأحاديث ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٢.

(٢) انظر فتح الباري ١٣/ ٢٣٧.

(٣) الأنوار الكاشفة: ٢١٨.

وقد أدرك الصحابة رضوان الله عليهم أنّ الراوي الفاضل يَهِم ويخطىء، وأدركوا أنّ التلازم بين الوصف بالثقة والإصابة ليس مطرداً. فعن مُطرِّف قال: قال لي عمران بن حصين: أي مُطرِّف: والله إن كنت لأرى أنّي لو شئت حدثت عن نبي الله ﷺ يومين متتابعين لا أُعيد حديثاً. ثم لقد زادني بطأً عن ذلك وكراهيةً له، أن رجالاً من أصحاب محمد ﷺ، أو بعض أصحاب محمد ﷺ شهدت كما شهدوا، وسمعت كما سمعوا يُحدِّثون أحاديث ما هي كما يقولون، ولقد علمت أنهم لا يألون عن الخير، فأخاف أن يُشَبَّه لي كما شُبِّه لهم..»[1].

هذا النص المنقول عن عمران رضي الله عنه يثبت أن الثقات يَهِمُون مع «أنهم لا يألون عن الخير». ومعرفة الوهم تكون عن طريق المقارنة، وملاحظة الاختلاف بين النص وبين دليل آخر، وعندها ينبغي استصحاب احتمال الوهم أو

---

(١) مسند الإمام أحمد ٤/ ٤٣٣. قال في المجمع [١/ ١٤١]: «رواه أحمد وفيه أبو هارون الغنوي لم أر من ترجمه». اهـ. قلت: بل ترجم له البخاري في التاريخ الكبير [١/ ٣٠٧]. وابن حبان في الثقات [٦/ ١٢]، والعقيلي في الضعفاء الكبير [١/ ٣٠٧]، وابن عدي في الكامل [١/ ٢١٢]، فسبحان من لا يهم ولا ينسى. وهو ثقة. انظر تعجيل المنفعة (٥٢٣)، وتقريب التهذيب (٦٨٠)، ولسان الميزان (١/ ٨٣).

الرواية بالمعنى.. وينبغي، أيضاً، عدم التعسف في التأويل.

وأنقل للبُلقيني رحمه الله كلمةً نفيسة يُعلِّق فيها على كلام لابن خزيمة أنّه لا يعرف «أنه رويَ عن رسولِ الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما»[1]. يقول البُلقيني: «إنّه لو فتحنا باب التأويلات لاندفعت أكثر العلل»[2].

هذه الملاحظة الدقيقة أساس بنينا عليه هذا البحث، فهي تُظهر العلاقة بين الاستشكال والعلة، وتبيّن أنّ تكلّف التأويل يكون على حساب العلل.

وأسوق مثالاً تطبّق عليه القاعدة:

روى الإمام مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبثّ فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام يوم العصر من يوم الجمعة في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل»[3].

(١) الكفاية: ٦٠٦..
(٢) محاسن الاصطلاح؛ المستدرك منه، ١٠٠٣، ١٠٠٤.
(٣) مسلم/ كتاب صفة القيامة والجنة والنار، حديث (٢٧٨٩).

الناظر في هذا الحديث يستشكله مع أنّ سنده صحيح، بل هو من أعلى درجات الصحة، فمخالفته لصريح القرآن بيّنة، وهو في هذه الحالة أمام طريقين: إمّا أنْ يتطلب له علة، وإمّا أن يحاول الجمع رفعاً للاستشكال. فإن اتجه إلى الطريق الثاني فعليه أن يتذكر ما يلي[1]:

١ - أن الدليل الآخر المعارض قطعي الدلالة.

٢ - أنّ الاستشكال لا ينصبّ على حجية السنة.

٣ - إمكانية وهم الثقات.

٤ - أن يكون جمعُه غيرَ متكلِّف. فإن وجد - بعد استحضار هذه النقاط - أنّ الجمع ممكن فلا عليه.

أمّا إن وجد أنّ الأحكم تطلُّبُ العلّة فليتمسك به، مع لفت الانتباه إلى الرابطة بين الطريقين، وإلى أنّه قد لا يستطيع تحديد العلّة.

وقد أعلَّ هذا الحديث، جمعٌ من علماء السلف، حيث لم يجدوا طريقاً سائغاً للجمع. قال البخاري رحمه الله: «وروى إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد الأنصاري عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن

(١) تطلُّب النسخ هنا لا ينبغي، لأن النص من باب الأخبار، ولا نسخ في الأخبار.

النبي ﷺ قال: خلق الله التربة يوم السبت. وقال بعضهم عن أبي هريرة عن كعب، **وهو الأصح**»[1].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «فإنّ هذا ـ أي الحديث ـ طَعَن فيه من هو أعلم من مسلم مثل يحيى بن معين، ومثل البخاري وغيرهما.

وذكر البخاري أنّ هذا من كلام كعب الأحبار. وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر بن الأنباري وأبي الفرج بن الجوزي وغيرهما. والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، **وهذا هو الصواب**، لأنه قد ثبت بالتواتر أنّ الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أنّ آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب. وعلى ذلك تدل أسماء الأيام. وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار أُخر؛ ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة. وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أنّ حُذّاق أهل الحديث يثبتون علّة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأنّ رواية فلان غلط فيه لأمور يذكرونها..»[2].

---

(١) التاريخ الكبير ١/٤١٣.
(٢) الفتاوى ١٨/١٨.

وقد قال ابن كثير بعد أن ذكره: «وهو من غرائب الصحيح»[1].

لكن حاول بعض العلماء الجمع، فهل توفّقوا فيه؟ هذا نموذجٌ، الباعثُ إليه نفي المطاعن عن السند. قال الشيخ الألباني: «ولا مطعن في إسناده البتة، وليس هو بمخالف للقرآن بوجه من الوجوه، خلافاً لما توهمه بعضهم. فإنّ الحديث يفصّل كيفية الخلق على الأرض وحدها، وأنّ ذلك كان في سبعة أيام، ونصُّ القرآن على أنّ خلق السماوات والأرض كان في ستة أيام، والأرض في يومين لا يُعارض ذلك، **لاحتمال** أنّ هذه الأيام الستة غير الأيام السبعة المذكورة في الحديث، وأنه ـ أعني الحديث ـ تحدّث عن مرحلة من مراحل تطور الخلق على وجه الأرض حتى صارت صالحة للسكنى، ويؤيده أنّ القرآن يذكر أنّ بعض الأيام عند الله كألف سنة، وبعضها مقداره خمسون ألف سنة، فما المانع أن تكون الأيام الستة من هذا القبيل؟ والأيام السبعة من أيامنا هذه؟ كما هو صريح الحديث، وحينئذ فلا تعارض بينه وبين القرآن»[2].

هذا التوفيق يمكن أن يقال عنه إنّه متكلّف لسببين:

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/٩٤.
(٢) مشكاة المصابيح ٣/١٢١، الحاشية.

الأول: أنه مخالف لآية، لا أدري كيف غابت عن الشيخ ناصر، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ (9) وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ (10)﴾ [فصلت: ٩ - ١٠]. فالله سبحانه أخبر بأنه خلق الأرض في يومين، وأصلحها للسكنى، من حيثُ الأقوات وغيرُها في يومين آخرين فتمّت أربعة كاملة.

الثاني: أنه بنى هذا التوفيق على الاحتمال، وهو تجوّز بعيد، وإحالةٌ على مجهول، وبناءٌ على ظنّ، لا يصلح في مقابلة النصّ الصحيح الصريح، وسيأتي معنا أنّ البناء على الاحتمال والرأي في رفع التعارض غير مقبول.

فلم يبق - والحالة هذه - إلاّ أن نقول بأنّ الحديث معلول، ولا حرج علينا في ذلك، ولا ينبغي أن تأخذنا هيبة الثقات، فالقدح في هذه الحالة ليس مطرداً، وكما قال ابن تيمية: «ليس القدح في بعض السمعيات قدحاً في جميعها»[1].

وإليك قاعدتين عظيمتين لعالِمين مُحقّقَيْن، الأول هو

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/٩٠.

الشافعي، والثاني هو المعلّمي، رحمهما الله، تختصران ما قلناه.

أمّا الشافعي، رحمه الله، فقد قال: «ولا يُستدلّ على أكثر صدق الحديث وكذبه إلاّ بصدق المخبر وكذبه، إلاّ في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يُستدلّ على الصدق والكذب فيه بأن يُحَدِّث المُحدّث مالا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه»[1].

وأمّا المعلّمي فقد قال عن احتمال الرواية بالمعنى التي قد توقع في الإشكال: «ليس من الحق إنكار هذا الاحتمال، لكن ليس من الحق أن يجاوز به حدّه فهو احتمال نادر يزيده نُدرة أو يدفعه البتة أن تتفق روايتان صحيحتان فأكثر، والظاهر الغالب من رواية الثقة هو الصواب، وبه يجب الحكم مالم تقم حجة صحيحة على الخطأ»[2].

(١٠) - وأخيراً أختم بأوجه الشبه بين بحث العلّة وبين بحث الإشكال:

١ - العلّة تُكشف بالاختلاف. قال ابن حجر - رحمه الله -

(١) الرسالة: ٣٩٩.

(٢) الأنوار الكاشفة: ٢٢٩.

«فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»[1].
وكذلك الإشكال، فقد قررنا سابقاً أنّه مبنيّ على ملاحظة الاختلاف.

٢ ـ ميدان العلة أحاديث الثقات، وكذلك الإشكال.

٣ ـ يشترط لإثبات العلّة: ألاّ تختلف مخارج الحديث، وألاّ تتباعد ألفاظه، وألا يكون السياق في حكاية يظهر تعددها. ففي هذه الحالة يجعلا حديثين مستقلين وتنتفي مَظِنّةُ وجود العلة[2]. وهذه الشروط هي إحدى طرق رفع الإشكال، فإن استطعنا إثبات اختلاف مخارج الحديث.. إلخ، ينتفي الإشكال. أمّا في حالة عدم استطاعتنا تثبت العلّة.

وهذا هو الميدان الذي تَدقّ فيه النظرات، وتختلف فيه الاعتبارات، ويحتاج للمعايير الضابطات.

٤ ـ الاستنكار يدفع إلى مظِنّة وجود العلّة ومن ثَمّ البحث والتدقيق في الحديث سنداً ومتناً، وكذا ينبغي أن يُفعل في الأحاديث المستشكلة.

والله أعلم.

---

(١) النكت ٢/٧١١.
(٢) انظر المرجع السابق ٢/٧٩١.

ـ ٩ ـ
«قواعد في علم المشكل»

القاعدة الأولى: أساس علم المشكل

المقصود من هذه القاعدة هو: ما هي العوامل التي دفعت العلماء إلى الاجتهاد في بيان الأحاديث، ورفع مظِنّة الإشكال عنها. وهذه القاعدة مهمة جداً لأنها تُعِين في فهم الظاهرة، وفي ضبط حدود رفع الإشكال المقبول. ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

(١) ـ استحالة تناقض المعصوم ﷺ: إنّ التعامل مع كلامه ﷺ ليس كالتعامل مع كلام غيره، فلو استُشكل كلام أحد آخر لهان الخَطْب ولردّ بأيّ سبب من أسباب الرد، لأنّ احتمال وهم الإنسان وجهله متحقق. أمّا الرسول ﷺ فإنّه من حيث هو مبلّغ عن ربه لا يعتريه ما يعتري البشر من موانع التصديق التام، والقبول الكامل، فلا وَهْم ولا جهل، لأن الله تبارك وتعالى قد تولاه فيما ينطق به بقوله عز وجل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ③ إِنْ هُوَ

﴿إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝﴾ [النجم: ٣ ـ ٤][(1)].

وصور استحالة التناقض متعددة: ـ أ ـ فهو ـ صلى الله عليه وسلم ـ يستحيل أنْ يناقض الخبر؛ خبرَ ربِّه سبحانه، وخبرَ نفسِه عليه الصلاة والسلام، فالمشكاة التي خرجت منها الأخبار واحدة.

ب ـ ويستحيل أن يناقض خبرُه ﷺ العقلَ أو الحسَّ أو السنن الكونية، لأنّ وحي الله كتاباً وسُنَّة لا يعارض خلق الله وسنته. وحاشاه عليه الصلاة والسلام من ذلك، فهو دليل جهل إن وقع، لأنه يتعارض ومقام النبوة.

(٢) ـ إن المطّلع على عظمة علم الحديث ودقة ضوابطه، والعارفَ لجهود العلماء في تصفية حديث رسول الله ﷺ من الدخيل، وتوصيله للأمة خالصاً سائغاً للواردين، من خلال تطبيق ضوابط علم المصطلح، الأمر الذي بهر العالَم. إن المطّلع على ذلك والعارف لهذا ليعزّ عليه ردّ الحديث لمجرد استشكاله دون أن يتثبت ويتحرى. لأنه يعلم أنّ هذا الحديث لم يصلْه إلا بعد أنْ مرّ بمراحل عدة أنهكته بحثاً ودراسة. وهذا هو العامل الثاني الذي دفع العلماء إلى تأسيس علم. يدفع الاستشكال. إنّه الثقة بعلوم النقل، وإنّه ثقة بجهود

---

(١) مشكل الآثار ٢/١.

العلماء في خدمة السنة، وإنّه ثقة بالرواة الثقات.

(٣) ـ ويتصل بالعامل الثاني عامل آخر لا بأس من إفراده بالذكر، وهو تكفّل الله سبحانه بحفظ القرآن، ولا يتمّ حفظ القرآن إلا بحفظ بيانه، فلزم من ذلك حفظ السنة. إضافة إلى أنّ الله سبحانه أحالنا في أكثر من آية إلى طاعة الرسول ﷺ، والتمسك بهديه، والأخذ بسنّته. فهل أحالنا على مفقود؟! إنّ صدق ما وصل إلينا وبراءته من الاختلاف تحقيق للوعد الإلهي. ومن هنا فإنّه لا تسليم لاستشكال الحديث من أول جولة، ومن ثَمّ ردّه.

إنّ هذه البدهيات اليقينية المترسخة في ذهن المسلم ووجدانه، أو هكذا يجب أن تكون، هي التي دفعت العلماء إلى التعامل مع ظاهرة الاستشكال، وعدم التسليم بها، ومع اختلافهم في منهج البيان، وأشكال التعبير عن الحلول، إلا أنّ وحدة المنطلق جمعتهم، ووحدة المنطلق هي هذه العوامل الثلاثة السابقة. والله أعلم.

القاعدة الثانية: المنهج السليم في التعامل مع الاستشكال

أصبح من المقرر الآن، وبعد هذه الجولة، أنّ ظاهرة «استشكال الحديث» مبنيّة على أُصول الفهم التي يتبناها القارىء، وعلى ثقافته المتبناة.

ولذلك فإنّ البحث في «الاستشكال» يجب أن يسبقه

تقريرٌ لمنهج التعامل مع النُّصوص. والذي نعتقده بصفتنا مسلمين أنّ هذا المنهج قد أرشدنا إليه نبيُّنا ﷺ فهو البيضاء الذي تَرَكَنا عليه، حيث لم يَتْركنا ـ بأبي هو وأمي ـ على المعلومات والحقائق المتناثرة، التي هي مجموعة جُمل خبريَّة، بل تركنا على منهجٍ في الفهم، وآحالنا على طريقةٍ في الاستدلال معلومةً. وقد رَكَّز الإسلامُ ـ أولاً ـ على بناء قاعدة التلقي، ثمّ بلّغ التعاليم فلم تقم إشكالات في فهم هذه التعاليم.

ومشكلة المسلمين أنّهم حادوا عن هذا المنهج، فنشأت انحرافات كثيرة، منها ظاهرة «الاستشكال». وكان من أهمّ صور إغفالهم لهذا المنهج التعامل مع العلوم كلٌّ على حِده بعيداً عن متعلّقاته من العلوم الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى إساءة فهم كثير من القضايا، وعدم إدراك أسبابها، وما حصل في هذه الظاهرة أكبر دليل عى ما نقول. والناظر في كتب الحديث وعلومه المصنَّفة قبل مرحلة ابن الصلاح رحمه الله يجد أنّ الناقد كان يحكم على الحديث من خلال منهج متكامل.

وفي هذه القاعدة سنذكر بعض الأسس التي تُكوِّن منهج التعامل مع النصوص، والتي ـ بالتالي ـ تبيّن المنهج السليم في التعامل مع الإشكال.

والشرط قبل ذلك تجريدُ النّفس من هواها، ومن

مقرراتها السابقة. ثمّ إنّه ينبغي أثناء التعامل مع «الاستشكال» استحضار كلّ القواعد، فلا يجوز فصل قاعدة عن أخواتها، وإلاّ وقعنا فيما نحذِّر منه، وهو ظاهرة التجزيء. وأخيراً فإنّنا سنكتفي بذكر القاعدة مع بعض التعليقات، ولكننا سنُكثِر من النقولات عن العلماء.

القاعدة الأولى: إنّ خبر رسول الله ﷺ إذا ثبت بيانٌ بنفسه، وحُجّة بذاته، وهو مستقلٌ في منح المعرفة، ولا يعتمد قبولُه على موافقة غيره له[١].

قال الإمام الشافعيّ رحمه الله: «الخبرُ عن رسول الله ﷺ يستغني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره إن وافقه قوةً، ولا يوهِنُه إن خالفه غيرُه. وإنّ النّاسَ كلَّهم بحاجة إليه، والخبرُ منه متبوعٌ لا تابع»[٢].

والرسول ﷺ بلّغ البلاغَ المبين، ولا يوجد في خبره أيُّ لبْس، لأنّه ﷺ أفصحُ الخلق، لا يُلْقي بالكلام على عواهنه من دون تدبُّر ومقصد.

قال ابن تيمية رحمه الله: «والرسول ﷺ بلّغ البلاغ

(١) لم نقل بأنّ القاعدة الأولى الإيقان باستحالة تعارضه ﷺ، لأن الخطاب مع أهل ملتنا، ولا يوجد أحد يدّعي الإسلام يقول بأنه ﷺ يتعارض.

(٢) اختلاف الحديث: ٢٠.

تقريرٌ لمنهج التعامل مع النُّصوص. والذي نعتقده بصفتنا مسلمين أنَّ هذا المنهج قد أرشدنا إليه نبيُّنا ﷺ فهو البيضاء الذي تَرَكَنا عليه، حيث لم يَتْركنا ـ بأبي هو وأمي ـ على المعلومات والحقائق المتناثرة، التي هي مجموعة جُمل خبريَّة، بل تركنا على منهجٍ في الفهم، وأحالنا على طريقةٍ في الاستدلال معلومةٍ. وقد رَكَّز الإسلامُ ـ أولاً ـ على بناء قاعدة التلقي، ثمّ بلَّغ التعاليم فلم تقم إشكالات في فهم هذه التعاليم.

ومشكلة المسلمين أنّهم حادوا عن هذا المنهج، فنشأت انحرافات كثيرة، منها ظاهرة «الاستشكال». وكان من أهمّ صور إغفالهم لهذا المنهج التعامل مع العلوم كلٌّ على حِده بعيداً عن متعلَّقاته من العلوم الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى إساءة فهم كثير من القضايا، وعدم إدراك أسبابها، وما حصل في هذه الظاهرة أكبر دليل عى ما نقول. والناظر في كتب الحديث وعلومه المصنَّفة قبل مرحلة ابن الصلاح رحمه الله يجد أنّ الناقد كان يحكم على الحديث من خلال منهج متكامل.

وفي هذه القاعدة سنذكر بعض الأسس التي تُكوِّن منهج التعامل مع النصوص، والتي ـ بالتالي ـ تبيِّن المنهج السليم في التعامل مع الإشكال.

والشرط قبل ذلك تجريدُ النَّفس من هواها، ومن

مقرراتها السابقة. ثمّ إنّه ينبغي أثناء التعامل مع «الاستشكال» استحضار كلّ القواعد، فلا يجوز فصل قاعدة عن أخواتها، وإلاّ وقعنا فيما نحذِّر منه، وهو ظاهرة التجزيء. وأخيراً فإنّنا سنكتفي بذكر القاعدة مع بعض التعليقات، ولكننا سنُكثِر من النقولات عن العلماء.

القاعدة الأولى: إنَّ خبر رسول الله ﷺ إذا ثبت بيانٌ بنفسه، وحُجَّة بذاته، وهو مستقلٌ في منح المعرفة، ولا يعتمد قبولُه على موافقة غيره له[1].

قال الإمام الشافعيّ رحمه الله: «الخبرُ عن رسول الله ﷺ يستغني بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره، ولا يزيده غيره إن وافقه قوةً، ولا يوهِنُه إن خالفه غيرُه. وإنّ النّاسَ كلّهم بحاجة إليه، والخبرُ منه متبوعٌ لا تابع»[2].

والرسول ﷺ بلّغ البلاغَ المبين، ولا يوجد في خبره أيُّ لبْس، لأنّه ﷺ أفصحُ الخلق، لا يُلْقي بالكلام على عواهنه من دون تدبُّر ومقصد.

قال ابن تيمية رحمه الله: «والرسول ﷺ بلّغ البلاغ

---

(١) لم تقل بأنّ القاعدة الأولى الإيقان باستحالة تعارضه ﷺ، لأن الخطاب مع أهل ملتنا، ولا يوجد أحد يدّعي الإسلام يقول بأنه ﷺ يتعارض.

(٢) اختلاف الحديث: ٢٠.

المبين، وبيّن مرادَه، وكلُّ ما في القرآن والحديث من لفظٍ يُقال فيه إنّه يحتاج إلى التأويل الاصطلاحي الخاص الذي هو صَرْفُ اللفظ عن ظاهره، فلا بُدّ أن يكون الرسول ﷺ قد بيّن مراده بذلك اللفظ بخطابٍ آخر، لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومُه ومدلولُه باطل، ويسكت عن بيان المراد الحق، ولا يجوزُ أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه مالم يُبيّنه لهم ويدلُّهم عليه، لإمكان معرفة ذلك بعقولهم، وإنّ هذا قدح في الرسول ﷺ الذي بلّغ البلاغ المبين الذي هدى الله به العباد، وأخرجهم به من الظلمات إلى النور. وفرّق الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال..»[1].

وقال أيضاً: «فالرسول ﷺ أعلمُ الخلق بالحقّ، وأقدر النّاس على بيان الحقّ، وأنصحُ الخلقِ للخلق؛ وهذا يوجب أن يكون بيانُه للحق أكملَ من بيان كلِّ واحد»[2].

وقال أيضاً رحمه الله: «وأمّا أهلُ التحريف والتأويل فهم الذين يقولون: إنّ الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال إلاّ ما هو الحق في نفس الأمر، وإنّ الحقّ في نفس

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/٢٣.
(٢) «درء تعارض العقل والنقل» ١/٢٣.

الأمر هو ما علمناه بعقولنا، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغاتِ عن طريقتها المعروفة، وإلى الاستعانة بغرائب المجازات والاستعارات»[1].

القاعدة الثانية: النقل طريق من طرق المعرفة الموثوقة. وقواعد علم الحديث من أدق ما توصل إليه العقل البشري في توصيل المعارف. فليس من السهولة - إذن - ردّ الأحاديث لمجرد الهوى والتعصب.

ولكنّ هذه القواعد يحتاج بعضها إلى مراجعة، وبعضها إلى إنضاج وتحقيق، فهي ليست معصومةً لأنّها نتاج العقل البشري، ومثلها تحقيق مناطها[2]. والإشكال الذي تكشفه المقارنةُ لا بدّ أن يكون بسبب السند، فعلينا أن نتوثّق ونتثبّت.

قال ابن الجوزي رحمه الله: «وإن ارتبت فيه - أي الحديث - ورأيته يُباين الأصول فتأمل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم»[3].

(١) السابق ١/١٢.
(٢) أي أنّ شروط قبول الحديث لا تتوفر، فيكون الخلاف في توفر الشرط أو عدم توفره لا في الشرط نفسه.
(٣) الموضوعات ١/٩٩. وانظر درء تعارض العقل والنقل ١/٧.

وفائدة هذه القاعدة أنّ الباحث سيتوقع، دائماً، أن يكون «الاستشكال» نتيجةً لخطأ في تطبيق النظرة الكلية في الحكم على الحديث، وفي نفس الوقت فإنّه لن يتجاوز حدَّه في التعلُّق بهذا التوقع.

القاعدة الثالثة: إنّنا مخاطَبون باللغة العربية، فَفَهْم الخطابِ الشرعيّ مضبوط بأساليب العرب في البيان وفهمه. وإنّ مخاطبتنا بلسان عربيّ مُبِين تقتضي نفيَ الالتباس. وبقدر ما تبدو هذه القاعدة بدهيّة واضحةً، فإنّها ـ وكما يظهر ـ من شِدَّة وضوحها اختفت، فإنَّ البَوْن بين كونها بدهيةً في النّفس، وبين تطبيقها، شاسعٌ جداً. لقد استغل كثيرٌ من المُستَشكِلين مرونةَ اللغة! وتَعدُّد الروايات اللغوية في «استشكال» الأحاديث، ومن ثَمّ تفسيرها على وِفْق ثقافاتهم.

وفائدة الأخذ بهذه القاعدة أنّ كثيراً من «الاستشكالات» التي تُوهِّمت لعدم إدراك المعنى بالتحديد ستُلْغى. فعلينا عند «الاستشكال» أن نُمْعِن النظر في «معنى النصّ، فقد يكون المراد منه معنى غير الذي استنكر»[1].

(١) الأنوار الكاشفة ٢٧٧.

ويتصل بهذه القاعدة القواعد الثلاث التالية حيث إنّها تُكوِّن الأصول التي بها يُفْهَم الخطاب:

القاعدة الرابعة: معرفة معنى اللفظة زمن التنزيل، وإدراك التطور الذي حصل على بعض الألفاظ[1].

القاعدة الخامسة: الأصل في فهم الخطاب الأخذ بالظاهر.

القاعدة السادسة: والأصل كذلك استعمال الحقيقة. وفي هاتين القاعدتين لا يُلجأ إلى الباطن والمجاز إلاّ بدليل مقبول غير مُتعسّف كما سيأتي.

القاعدة السابعة: تناول الأحاديث تناولاً إحاطياً[2]، فإنّ التعامل الجزئيّ مع النّصوص أدّى إمّا إلى تكذيبها، وإمّا إلى الانحراف في فهمها، ومن ثَمّ استشكالها. وقد نبّه القرآنُ إلى هذه القاعدة العظيمة، فقال جلّ شأنه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ . .﴾ الآية [يونس: ٣٩]. وقال سبحانه: ﴿. . قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا . .﴾ الآية [النمل: ٨٤].

(١) مثال ذلك، لفظة «الولي» فقد أخذت مدلولات مختلفة عن مدلولها زمن التنزيل، مما ترتب عليه فسادٌ في المعتقدات.
(٢) يعاني العقل المسلم منذ قرون من «الذريّة».

إنّ الخطابَ الشرعي حجةٌ بيّنةٌ علينا بمجموعه، فلا غِناء لحديث عن الآخر. والنصوص بمجموعها لا إشكال فيها، والشريعة بالنظرة الإحاطية لا تشابه فيها، «فكلُّ [النُّصوص] محكمةٌ على ما اقتضته الحكمة»[1].

لقد كان التقصير في استقراء الأحاديث، وجمع ذوات الموضوع الواحد في مكان واحد، سبباً من أسباب الاستشكال. إنّ أهل السنة لا يضربون النصوص بعضها ببعض بل يسعون إلى جمعها للوصول إلى مراد الشارع.

القاعدة الثامنة: الفصلُ بين عالَم الغيب وعالَم الشهادة. فلا يجوز أن يتعامل المسلمُ مع الأحاديث المتعلّقة بعالم الغيب بنفس المقاييس التي يتعاملُ بها مع عالم الشهادة. فلا يحِقُّ له تحكيم عقله في الأمور الغيبية الخارجة عن حدود إدراكه، ولا يقبل من كل: «من اشتبه عليه شيءٌ مما أخبر به النبي ﷺ قدّم رأيه على نصّ الرسول ﷺ في أنباء الغيب التي ضلّ فيها عامةٌ من دخل فيها بمجرد رأيه بدون الاستهداء بهدي الله»[2]. والقاعدة في هذا المجال أنّ «الرسل لا يُخبرون بمحالات العقول بل بمَحَارات العقول، فلا يُخبرون بما يعلم العقلُ

(١) القائد إلى تصحيح العقائد: ١٨٩ بتصرف.
(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٥.

انتفاءه، بل يُخبرون بما يَعجز العقلُ عن معرفته»[1].

والذي «يحكم العقلُ باستحالته غير ما يعجز عن دَرْكه»[2].

ولذلك فإنّه فيما يتعلق بالعالَم الغيبيّ، إذا صح النقل شهِد العقل، فلا عمل له فيها غير الفهم، و«العقلُ حَكَمَ بنفسه بأنّ هذه القضايا خارجةٌ عن دائرة حكمه»[3].

أمّا عالم الشهادة فلا يَتعلّق الخطابُ به إلاّ بما يُفهم ويدرك من غير المستحيلات. وفي هذا المجال يجب أن نتيَقَّن من مدلول النّصّ، ومن صحة حُكْم العقل أو الحسّ وصراحته، فلا يُردّ النّصّ بالأوهام والظّنون. ولا يقف النّصُّ - غير المتواتر - في مقابلة العقل المتيقّن، أو الحسّ القاطع. والقاعدة في هذا المجال: استحالة تعارض صحيح النقل مع صريح العقل[4].

وعند البحث في هذه القاعدة يجب الرجوع إلى القواعد المتعلقة باللغة ومدلولات الألفاظ، فلا نتجاوز

(١) السابق ١/ ١٤٧.
(٢) الأنوار الكاشفة: ٢١٨.
(٣) مقدمة محقق كتاب التمييز: ٦٦.
(٤) إذا تعارض دليلان قُدِّم القطعيُّ منهما، نقلياً كان أم عقلياً. انظر درء تعارض العقل والنقل ١/ ٧٩.

باللفظ عن مدلوله الواضح الدال على الواقع، ولا نحاول تطويعَ الواقع[1] كي يُوافق ألفاظاً معيّنة متعلّقين برواية لغوية هنا أو هناك «فالثقافة التي تَجعل الكلماتِ إماراتٍ على المعاني لا تُعطي القُدسيَّة للكلمات إلاّ بمقدار دلالتها الواضحة على المحتوى الخارجي، بينما الثقافةُ التي تجعل القدسيَّةَ للكلمات تُحاول أن تُفسِّر الحقائق الخارجية العصيَّةَ لتوافق الكلمات، وهذا عكس القضيّة، وانتكاس للوظائف»[2].

إنّ كلَّ ما لم يقم الدليلُ على استحالته فهو أمر ممكن، لا يمكن للعقل أن يرفضه لأنّ الرفض حكمٌ يفتقر إلى الدليل. وفي هذا الإطار لا بُدّ من التفريق بين غير المألوف وغير المعقول.

قال ابن خلدون رحمه الله: «غير أنّك لا تَطْمع أن تَزِن به ـ أي العقل ـ أُمور التوحيد والآخرة وحقيقةَ النُّبوة، وحقيقة الصفات الإلهية، وكلَّ ما وراء طَوْرِه فإنّ

(١) كما حصل في أزمة الخليج الثانية، حيث حاول بعض «الأذكياء» «قصقصة» النص على قياس الواقع. وكما يحصل في فضائل البلدان عندما ينسى «الأذكياء» أنّ أسماء البلدان الواردة في بعض الأحاديث لا تنطبق على الحدود الجغرافية القائمة الآن لأن النبي ﷺ ـ كما نعتقد ـ كان قبل «سايكس ـ بيكو».

(٢) اقرأ وربك الأكرم: ٦٤.

ذلك طَمع في مُحال. ومثال ذلك رجلٌ رأى الميزان الذي يوزن به الذهب فطمع أن يزن به الجبال وهذا لا يَدلُّ على أنّ الميزان في أحكامه غيرُ صادق، لكنّ للعقل حدّاً يقف عنده ولا يتعدى طَوْرَهُ..»[1].

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإنّ من آمن بالله ورسوله إيماناً تاماً، وعلم مراد الرسول قطعاً، تيقَّن ثبوت ما أخبر به، وعلم أنّ ما عارض ذلك من الحُجج فهي حجج داحضة من جِنس شُبَه السوفسطائية»[2].

وأخيراً فإن هذا التقسيم[3] إنّما يتعلّق بأحاديث الأخبار، أمّا أحاديث الأوامر أو الأحكام أو التكليفات ـ كما اصطُلِح على تسميتها ـ فلا ينطبق عليها هذا التقسيم، وهذه لا علاقة للعقل بها إلاّ التلقي والفهم والتطبيق، فليست علاقته علاقة حُكْم وإنّما علاقة شهادة. وأظنّ أنّ هذا الباب يدخل في كلمة الشاطبيّ رحمه الله حيث قال: «حدود القرآن والسنة واضحة المعالم، وهي حدود ثابتة ولا يستطيع العقل إجراء تعديلات عليها ناهيك عن القول بإمكانية إبطال العقل

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٢٤.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢١.

(٣) أكثر ما تنطبق عليه هذه القاعدة أحاديث الفتن.

لأي حقيقة أو مبدأ جاءت به الشريعة»[1].

القاعدة التاسعة: لا يُقبل الجمع بمجرّد الرأي، بل لا بُدّ من أن يشهد به نصٌّ شرعيٌّ شهادةً ظاهرة، أو خفية، أو ضابطٌ شرعي ثبت بدليل شرعي، ومن ثَمّ صَرَّحوا بأنّه لا يَكْمُل للقيام بالجمع إلاّ الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغَوّاصون على المعاني الدقيقة[2].

وهذه القاعدة تقف حائلاً دون التأويل المتعسَّف البعيد، وضابطه: «أنّه إن عرض على العقول السليمة بدون القرينة، أو تَجشَّم الجدل لم يَحتمِل، وإذا كان مخالفاً لإيماءٍ ظاهر أو مفهوم واضح أو مورد نصّ لم يَجُز أصلاً»[3].

القاعدة العاشرة: البحث عن سبب الحديث ومناسبته.

القاعدة الحادية عشرة: التمعن في سبب «الاستشكال» «فكثيراً ما يجيءُ الخللُ من قِبَله»[4].

القاعدة الثانية عشرة: وأخيراً، عند «الاستشكال»

---

(١) الموافقات ١/٨٧.

(٢) انظر الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة: ٢٢٠.

(٣) حجة الله البالغة ١/١٣٨.

(٤) الأنوار الكاشفة: ٢٧٧.

ينبغي دراسة الحديث بعيداً عن التعميمات لأنّ «وجوه الترجيح كثيرةُ لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلُّ حديث يقوم به ترجيح خاص»[1].

وهذه قاعدة المُحقِّقين من العلماء، فإنّهم لا يُقدّمون الوصل على الإرسال، أو الرفع على الوقف دائماً ولا العكس، بل يدرسون كل حديث حديث[2].

وعليه فمع أنّ الأصل قبول الرواية التي تجاوزت مقاييس النقد المعروفة، إلاّ أن اقترانها بمانع، ينبغي أن يُعيدنا إلى الدراسة الميدانية للحديث، وملاحظة ما اقترن به من معطيات، ومن ثَمّ إعطاء الحكم بعيداً عن الإطلاقات العامة.

وبعد... فهذا ما يسّره الله سبحانه وتعالى من بيان علم مشكل الحديث، وعلاقته بالحكم على الحديث، وبعض القواعد المنهجية في الفهم. وأنا ـ على كل حال ـ لا أنكر بأنّ هذا الموضوع يحتاج لمزيد بيانٍ وتفصيل، فهو موضوع واسع، بعيد الغور:

سامحن بالقليل منْ غير عَذْلِ
ربما أقنع القليل وأرضى

---

(١) النكت ٢/٧٧٨.

(٢) انظر النكت ٢/٦٠٣ ـ ٦٠٤.